رئيس غرفة تجارة بغداد :
ضرورة تفعيل فتح الاعتمادات المصرفية للتجار ورجال الأعمال العراقيين

3

المنتجات الزراعية المحلية بين المطرقة والسندان..

9-8

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1702)السنة السابعة -الثلاثاء (19) كانون الثاني 2010

أسواق النفط تتحرك في إطار تأثيرات الازمة المالية العالمية

واشنطن ستحتج رسميا على "هجمات الصين على غوغل" وعلي بابا ينتقد (ياهو)

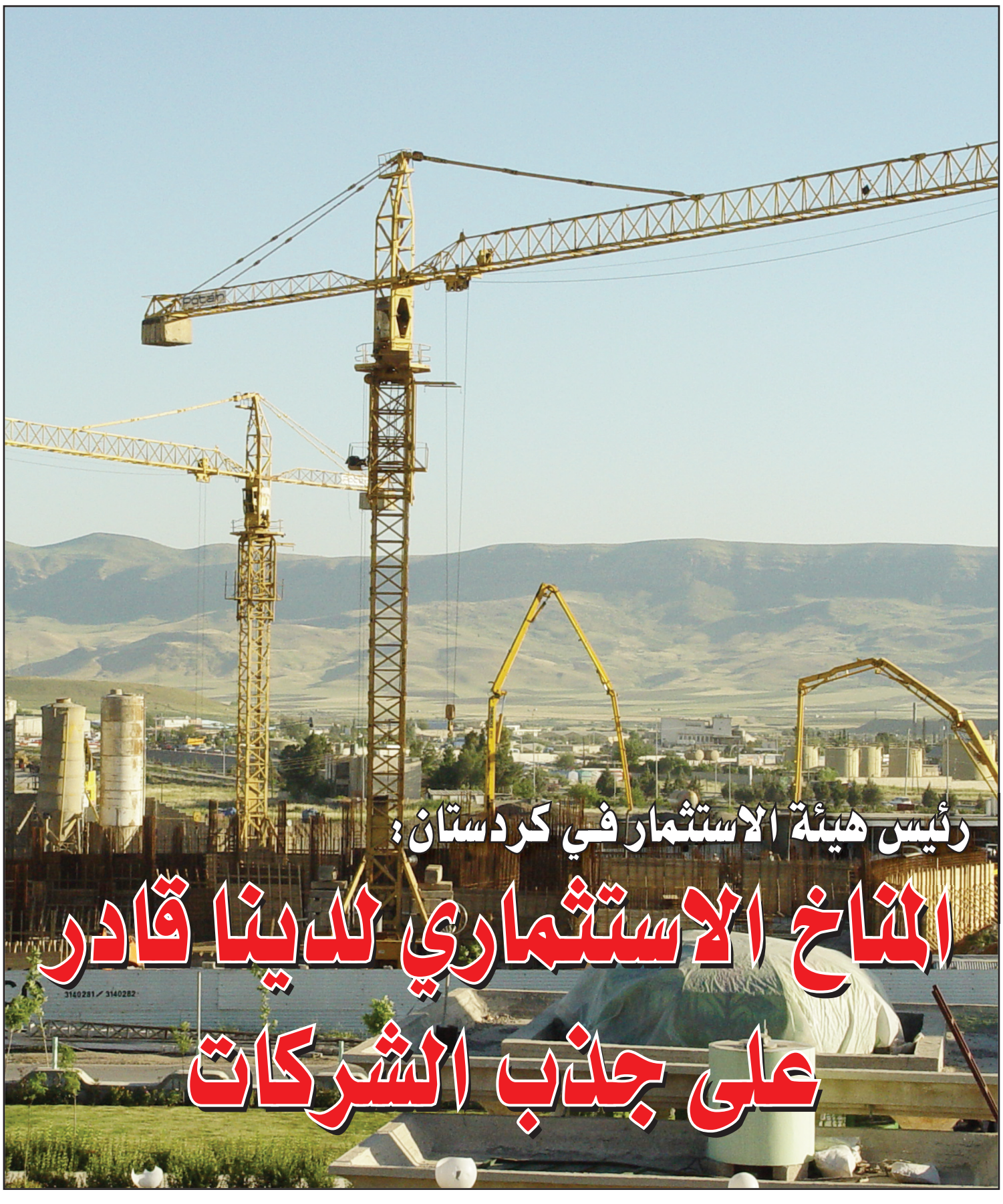

رئيس هيئة الاستثمار في كردستان:

المناخ الاستثماري لدينا قادر على جذب الشركات

4

تقرير: تراجع ثقة رجال الأعمال بالإمارات وعُمان والبحرين

13

ضمان الأجهزة الكهربائية حقيقة أم كمين لإيقاع المستهلك؟

14

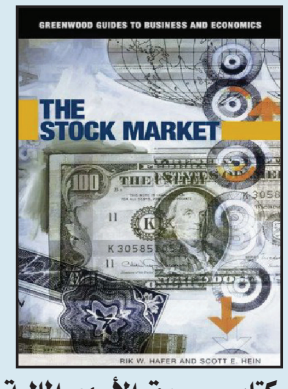

كتاب.. سوق الأسهم المالية
(16)

الاقتصادي | العدد (1702) السنة السابعة -الثلاثاء (19) كانون الثاني 2010

شركة نفط الهلال: أسواق النفط تتحرك في إطار تأثيرات الازمة المالية العالمية

■ المدى الاقتصادي/ خاص

أكد تقرير للطاقة ان التطورات التي سجلتها أسواق النفط والطاقة مؤخرا تتحرك في إطار تأثيرات الأزمة المالية عند انخفاضها تبعا لمؤشرات تراجع الإنتاج والطلب العالمي.

وشدد التقرير الذي تصدره شركة نفط الهلال والذي تسلمت (المدى الاقتصادي) نسخة منه على ان هذا الارتفاع يعكس مؤشرات انتعاش للاقتصاد العالمي وتأثر القطاعات الاقتصادية كافة بتلك الاتجاهات وفي مقدمتها أسواق المال المحلية والإقليمية والعالمية.

واشار التقرير الى استمرار تلك الاتجاهات على حالها حتى نهاية الربع الثالث من العام الماضي، ليبدأ الاقتصاد العالمي بعد ذلك باختبار قوة وفعالية خطط التحفيز الهادفة إلى تخفيض نسب التضخم والبطالة وزيادة مستويات الإنفاق الفردي لافتاً الى امتداد تلك الخطط إلى أسواق المال لتضخ المزيد من السيولة لتنشيطها، الأمر الذي يشير إلى أن العام ٢٠١٠ سيكون عام متابعة ومراقبة مؤشرات الانتعاش الحقيقية ومدى نجاحها وليس مواجهة التداعيات .

وذكر التقرير ان التقديرات والتوقعات وفي مقدمتها توقعات وكالة الطاقة الدولية جاءت لتصب في صالح تسجيل ارتفاع في الطلب على النفط ما بين ١,٥ و ٢ مليون برميل يوميا خلال ٢٠١٠ وعند سقف إجمالي قد يتجاوز ٨٦,٣ مليون برميل يوميا موضحا أنه ضمن هذه الرؤية نجد أن أسعار النفط أخذت منحنى آخر لا ينسجم مع قوة ومؤشرات التعافي التي نلمسها على بعض القطاعات الرئيسة بتجاوزه حاجز الـ ٨٣ دولار للبرميل مؤخرا والتي لازالت في مراحلها الأولى.

ولفت التقرير الى انه تبعا للسقوف السعرية الحالية وفي حال ثباتها أو استمرار الارتفاع فان أسواق النفط والطاقة ستتخلى عن حالة التوازي التي انتهجتها منذ بداية الأزمة والتي أثبتت جدواها على جميع الاقتصاديات وتناسبت حركتها مع قوة الدعم الحكومي المقدم سواء كان في إطار خطط التحفيز أم جاء عن طريق استمرار الإنفاق المباشر على البنى التحتية بالإضافة إلى استمرار مشاريع الطاقة العملاقة ضمن الخطط الموضوعة مشيراً الى انه في المقابل فأن تسارع أسعار النفط بقفزات أكبر من تسارع وتيرة الانتعاش الاقتصادي تشكل حالة من الإرباك وتجاوز قواعد وأساسيات الأسواق من جديد، وسيكون أكثر المتضررين من هذه الاتجاهات أسواق المال والاستثمار المباشر ذلك أن الانتعاش الاقتصادي لا يقوم على ارتفاع أسعار النفط فقط، حيث أن أسعار النفط معرضة للتذبذب بشكل دائم وبنطاقات حادة الأمر الذي سيأتي على جميع خطط النمو والتحفيز الجاري تنفيذها في الوقت الحالي لنعود ونشهد أزمات جديدة وبدورات اقتصادية اقل من حيث المدى الزمني.

ويرى التقرير أن انخفاض درجة الترابط بين أسواق النفط والطاقة وبين مؤشرات الانتعاش الاقتصادي خلال الفترة القادمة سيعمل على زيادة التركيز على مؤشرات الأداء والانتعاش الاقتصادي لكل دولة من دون التأثر بما يجري خارج حدودها، لنجد أن الدول المنتجة للنفط مطالبة بزيادة إنفاقها وانتهاجها للطاقة والتقليل من مؤشرات الضعف والتراجع الداخلية على الاستثمار المباشر وغير المباشر، فيما نجد أن الدول الصناعية مطالبة أيضا بفرض المزيد من القيود على مستويات الاستهلاك والبحث عن أسواق استهلاكية جديدة لاستيعاب منتجاتها، فيما تعمل الدول غير المنتجة للنفط على اخذ مسافة متساوية بين الحد من الاستهلاك والبحث والتنقيب عن النفط والغاز لدعم استقرارها.

وأوضح التقرير ان أهم الأحداث في العراق تكمن باستكمال وزارة النفط آليات توقيع العقود مع شركات طاقة أجنبية لتطوير حقول مجنون وغراف والقيارة ونجمة، حيث وقعت الوزارة يوم ١٧ كانون الثاني الجاري العقود الخدمية النهائية لحقل مجنون العملاق الذي جرت ترسيته على شركتي رويال داتش شل وبتروناس الماليزية في مناقصة عقدت في ديسمبر/كانون الأول الماضي، وتبلغ احتياطيات حقل مجنون ١٢,٦ مليار برميل مما يجعله أحد أكبر الحقول غير المستغلة في العالم، وفي ١٨ يناير/كانون الثاني ستوقع الوزارة عقدا لحقل غراف الاصغر حجما ويبلغ احتياطيه ٩٠٠ مليون برميل مع كل من شركة بتروناس وشركة اليابان للتنقيب عن البترول (جابكس)، فيما سيجري توقيع عقود حقلي القيارة ونجمة مع شركة سونانجول الانجولية يوم ٢٦ يناير/كانون الثاني الحالي.

من جهتها كشفت شركة شتات أويل النرويجية عن نيتها استثمار ١,٤ مليار دولار في المرحلة الثانية من حقل غرب القرنة العراقي خلال الأربع سنوات إلى الخمس القادمة، وكانت شتات أويل وشريكتها الروسية لوك أويل قالتا أنهما ستجنيان ربحا من أحد أكبر الحقول النفطية غير المستغلة في العالم برسوم تعويض قدرها ١,١٥ دولار للبرميل وهو أقل رسم يجري الاتفاق عليه في جولات ترسية العقود التي أجراها العراق العام الماضي، وتعهدت شتات أويل ولوك أويل برفع إنتاج الحقل إلى مستوى مستهدف يبلغ ١,٨ مليون برميل يوميا.

وقالت لوك أويل أن الاستثمارات ستبلغ مليارات الدولارات.

وقامت شركة نفط الشمال في العراق بوضع خطة لزيادة إنتاج النفط المستخرج من حقولها الشمالية ويجري تنفيذها حالياً، حيث أن الملاكات الفنية والهندسية في الشركة تعمل على تطوير حقل عجيل النفطي بهدف إضافة ٢٨ ألف برميل يوميا في الربع الأول من العام الحالي من نحو خمسة آلاف برميل حالياً.

يذكر أن الخطة السنوية والفصلية تجري مراجعتها باستمرار وتدقيقها وتشمل تطوير عموم حقول الإنتاج في سبعين بئرا نفطيا من قبل خبرات فنية عراقية، كما تعمل كوادر الشركة على تطوير حقل باي حسن، من اكبر حقول نفط الشمال بحيث سيصل إنتاجه في الربع الأول من العام الحالي إلى ١٩٥ ألف برميل من ١٧٥ ألف برميل يومياً.

وذكر التقرير انه في الامارات أعلنت شركة دانة غاز، أول وأكبر شركة إقليمية من القطاع الخاص في الشرق الأوسط تعمل في مجال الغاز الطبيعي، عن اكتشاف بئر البركة-٤ التجريبي الواقع ضمن منطقة امتياز "كوم أمبو" بجنوب مصر، والذي أدى إلى اكتشاف نفطي في طبقة التلال الستة (E).

ويصل معدل إنتاج البئر إلى ما يزيد على ٥ أضعاف معدلات الإنتاج لأي بئر آخر ضمن الحقل، ويقع بئر البركة-٤ على بعد ٤٧٠ متراً من بئر البركة-٢، وقد بدأت أعمال الحفر في البئر في الخامس من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، ووصل البئر إلى عمق إجمالي قدره ١٤٧٠ متر، ليصل إلى ١٦ متر من السَّمك الصافي الحاوي على النفط في المكمن المذكور سابقا، إضافة إلى ٨ أمتار أخرى ضمن طبقة التلال الستة (E)، وقد أثبت المكمن الجديد إنتاجية مرتفعة مقارنة مع الآبار المنتجة حاليا، حيث بلغ معدل إنتاجه عند الاختبار ٢٢٠ برميلاً يومياً بالتدفق الطبيعي، وهي البئر الأولى ضمن منطقة الامتياز التي تشهد تدفقاً طبيعيا للنفط إلى السطح ومن دون الحاجة إلى استخدام رافعات اصطناعية، فيما يصل معدل إنتاج البئر باستخدام الرافعات الاصطناعية إلى ١٣٠٠ برميل يومياً كحد أقصى وفقاً لنتائج الاختبارات التي تم إجراؤها، وتخضع الكميات المستكشفة في هذا المكمن للتقييم للتوصل إلى تقدير حجم الاحتياطي.

من جهة ثانية، تعتزم شركة كوزموس أويل، التي تملك حكومة أبوظبي حصة فيها، إنجاز وحدة التقطير في مصفاة ساكاي التي تملكها غرب اليابان بنهاية شهر فبراير/شباط المقبل، حيث أن الوحدة سوف توضع في الخدمة في ابريل وتبلغ طاقتها الإنتاجية ٢٥ ألف برميل يوميا.

يذكر أن كوزموس أويل تستثمر نحو ١٠٠ مليار ين ياباني (١,١) مليار دولار في بناء وحدتين ثانويتين لنواتج التقطير الثانوية حيث يتزايد الطلب على زيت الوقود في محطات توليد الطاقة الكهربائية.وتعتزم مجموعة بترول الإمارات الوطنية "اينوك" التركيز على قطاع استكشاف وإنتاج النفط والغاز خلال العام ٢٠١٠، والدخول في شراكات عالمية، للبحث عن الفرص المتاحة في هذا القطاع. وتستهدف الخطة الإستراتيجية للمجموعة تحقيق التكامل في مختلف القطاعات من التنقيب والإنتاج والتكرير وصولاً إلى التوزيع. كما تدرس إنشاء محطات وقود خارج حدود الدولة، وذلك ضمن خططها المستقبلية.

وعلى صعيد منفصل، تخطط هيئة كهرباء ومياه دبي "ديوا" لترسية عقد أول محطة مستقلة للمياه والطاقة بالإمارة في الربع الأول من عام ٢٠١١، حيث تبحث "ديوا" عن فريق من الفنيين، والقانونيين، والماليين، لتقديم الاستشارات بشأن المشروع الذي يقع في حسيان. وكانت الهيئة أصدرت في نهاية ديسمبر/كانون الأول طلب تقديم المقترحات الخاصة بخدمات الاستشارات لمحطة المياه والطاقة المستقلة، مع تحديد تاريخ ٢٢ فبراير/شباط كموعد نهائي لتقديم المقترحات.

وفي السعودية فازت مجموعة ABB المختصة في توفير تقنيات الطاقة والأتمتة، بعقد بقيمة ٤٨ مليون دولار من شركة سيبكو ٣ لإنشاء المحطات الكهربائية SEPCO III، إحدى الشركات الصينية المختصة في أعمال الهندسة والإنشاء، وذلك لإنشاء محطة توفير فرعية لأحد مصانع توليد الطاقة الكهربائية الجديدة في المملكة. وستسمح محطة التحويل الفرعية المعزولة بالغاز بنقل الطاقة الكهربائية من مصنع رابغ لتوليد الطاقة الذي يوفر ١٢٠٠ ميغاواط من الطاقة والذي يقع على بعد ١٥٠ كيلومترا شمال مدينة جدة. يذكر أن هذا المصنع هو المصنع المستقل الوحيد في المملكة الذي يتم بناؤه وتملكه وتشغيله بمشاركة القطاع الخاص. وسيوفر المصنع الطاقة لشركة الكهرباء السعودية لتتمكن بدورها من تلبية احتياجات المشروعات الصناعية والسكان في هذه المنطقة. ومن المقرر الانتهاء من المشروع بحلول سنة ٢٠١١.

قطر

وفي قطر أعلنت شركة قطر للغاز عن نيتها البدء في تشغيل منشأتين عملاقتين لإنتاج الغاز الطبيعي المسال هذا العام لتنهي بذلك خطط التوسع في طاقة الإنتاج في أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم، حيث تستهدف قطر الصين والهند لبيع الإمدادات الإضافية، كما تهدف قطر لزيادة طاقة إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى ٧٧ مليون طن سنويا بحلول نهاية العام. في حين يبلغ حجم الإنتاج الحالي ٥٤ مليون طن سنويا، وقطر للغاز إحدى شركتين تديرهما الدولة تنتجان الغاز الطبيعي المسال والثانية هي راس غاز، هذا ومن المقرر أن تبدأ الوحدة السادسة لقطر للغاز العمل في يونيو/حزيران.

وتبلغ طاقة الوحدة السادسة ٧,٨ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا لتصديرها على ناقلات مصممة خصيصا لهذا الغرض.من جانب آخر، أبرمت شركة قطر للبترول وإكسون موبيل للكيماويات اتفاقية مشتركة لإنشاء مجمّع للبتروكيماويات بمقاييس عالمية في مدينة راس لفان الصناعية باستثمارات تبلغ نحو ٦ مليار دولار حيث سيحتوي المجمع على أكبر مصنع للتكسير بالبخار ومصانع البولي اثيلين وإحدى أكبر مصانع الاثيلين غليكول في العالم على أن يبدأ الإنتاج في نهاية عام ٢٠١٥.

رئيس غرفة تجارة بغداد :

ضرورة تفعيل فتح الاعتمادات المصرفية للتجار ورجال الأعمال العراقيين

دعونا الى تفعيل قانون التعرفة الجمركية للاسهام في تعزيز آلية الاستيراد والتصدير

تغيير بعض بنود قانون الغرفة ليتناسب مع المعطيات الجديدة في اعتماد اقتصاد السوق

■ **بغداد / علي الكاتب**

لغرفة تجارة بغداد دور مهم في مجمل الحياة الاقتصادية والتجارية في بغداد بشكل خاص ، الا ان الحالة الراهنة وماتعانية العديد من القطاعات التجارية والصناعية من فوضى الاستيراد وظاهرة الاغراق السلعي وغيرها من الظواهر السلبية ، تتطلب من غرفة تجارة بغداد الاسهام الاكبر في الحالة التجارية والاقتصادية الراهنة وتفعيل التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بما يخدم بلدنا في المرحلة الحالية،ومن هنا كان لقاء المدى الاقتصادي مع رئيس غرفة تجارة بغداد فلاح مرزا كمونه لطرح عدد من القضايا التي تتناول حال الغرفة حاليا ومشاريعها وخططها المستقبلية.

■ ما الذي تعكفون عليه حاليا في مجلس ادارة الغرفة وما خططكم المستقبلية لرفع ادائها في المرحلة المقبلة؟

– بداية تسلمنا مسؤوليتنا الجديدة في رئاسة الغرفة مع نخبة من اعضاء مجلس ادارة الغرفة قمنا بدعوة اللجنة الاستشارية في الغرفة والتجار واصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير ،حيث تبادلناالرأي بشأن مانريده من الغرفة وذلك لان القانون الحالي والذي شرع ابان الحقبة الماضية لم يعد يتناسب مع المتغيرات الاخيرة والحقبة الراهنة والعهد الجديد لبلدنا،وذلك لان التوجه الحالي للاقتصاد العراقي هو نحو الاقتصاد الحر وسوق التجارة الحرة على خلاف الحقبة الماضية كان الاطار العام للحياة الاقتصادية والتجارية هو المنهج الاشتراكي وهيمنة الدولة على جميع مفاصل القطاع الاقتصادي، ولكي نبدأ البداية الصحيحة علينا وضع الانظمة والقوانين التي تسير بالمسار الصحيح والتي تلبي طموحاتنا في المحصلة.

– ويضيف : من المؤسف القول ان ليس هناك دورريئسيا في العملية الاقتصادية والتجارية في العراق سواء في التشريع ام في مجمل الفعاليات والنشاطات الصناعية والتجارية وغيرها ، وهذا يتنافى مع الموقع المهم للغرفة باعتبارها الممثل الاول للقطاع الخاص العراقي ، اذ على جميع الشركات التجارية واصحاب رؤوس الاموال العراقيين الذين يرومون ممارسة النشاط التجاري الحصول اولا على هوية غرفة تجارة بغداد على مستوى القاطنين في محافظة بغداد .

كما ان التجار واصحاب رؤوس الاموال يستفسرون دائما عن دور الغرفة في العملية الاقتصادية والحاجة الملحة الى زيادة التنسيق مع الجهات الحكومية والمنظمات الاقتصادية الرسمية واصحاب القرار في الشأن الاقتصادي، ونحن نضم اصواتنا الى اصواتهم في هذا المجال من اجل التفكير بجدية بهذا الامر ووضع سياسة اقتصادية متكاملة والابتعاد عن النظرة الشمولية التي لايزال البعض من السادة المسؤولين متاثرين بها خاصة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي تتنافى مع التوجه العام نحو اقتصاد السوق في الظرف الراهن.

■ ما خططكم في زيادة التنسيق وتفعيله مع تلك الجهات الحكومية خاصة مع وزارة التجارة ؟

– ان غرفة تجارة بغداد بدأت باتخاذ خطوات صحيحة في هذا السياق اذ قامت بعقد عدة لقاءات مع السادة المسؤولين في الوزارات والمؤسسات الحكومية لتفعيل تلك المهام ،الا ان ذلك لن يتحقق بين لحظة وضحاها لان الكثير من القضايا بحاجة الى وقت اكبر لتنفيذها وكلما كانت الخطوات متتالية وبوتيرة متسارعة كانت النتائج المرجوة قريبة الى المنال وذات مردودات ايجابية اكثر.

المتتبع لواقع العملية التجارية والاقتصادية يرى ان سلوك التاجر العراقي يتميز بالاعتماد على مبدأ الربحية فقط ويتوضح ذلك جليا من خلال استيراد البضائع الرديئة وادخالها الى الاسواق المحلية .

■ ما دوركم في دعوة التجار الى استيراد السلع والبضائع ذات النفع المعنوي على المجتمع الى جانب العامل الربحي ؟

– نحن بطبيعة الحال لسنا جهة تنفيذية ولنا تأثير معنوي وليس قانوني او تنفيذي على التجار ، وكل ماندعوه هنا ان يبتعد التاجر عن استيراد تلك السلع الرخيصة والتي لاتحمل مواصفات الجودة والمضرة على المستهلك العراقي،وقمنا بهذا الصدد بتوجيه دعوات كثيرة الى من يهمه الامر عبر عقد ندوات ومؤتمرات نظمتها الغرفة ودعت فيها التجار وحثتهم على الابتعاد عن هذه النظرة الربحية الضيقة في اعمالهم التجارية والالتزام بالمواصفات القياسية العراقية وهو ماينعكس عليهم بالربح المادي على المدى الطويل .

كما فاتحنا وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بصدد تفعيل دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ، وقام السيد وزير التخطيط الدكتور علي غالب بابان بترجمة تلك المطالبات الى واقع ملموس ، وهي لم تكن بعيدة عن خططهم في هذا المجال اذ تم الاعلان عن افتتاح مختبرات للتقييس والسيطرة النوعية في بعض المنافذ الحدودية ،ونأمل خلال الفترة المقبلة ان يتم افتتاح عدد اخر من المختبرات لتشمل جميع المنافذ الحدودية العراقية .

و هناك دعوات رفعت من الغرفة الى وزارة المالية لتفعيل قانون التعرفة الجمركية الذي رفعته الوزارة الى مجلس النواب لغرض تشريعه بعد مناقشته والتصويت عليه من قبل اعضاء المجلس ،والذي بدوره سيسهم في تفعيل آلية استيراد وتصدير السلع والبضائع بشكل عام ،وهناك مطلب اخر وهو السير قدما في منح اجازات الاستيراد للتجار العراقيين وتسهيل الاجراءات لهم من اجل تنشيط الحالة التجارية في العراق عموما،اضافة الى ضرورة النهوض بواقع المصارف العراقية من خلال تفعيل فتح الاعتمادات لتجار واصحاب رؤوس الاموال مما يوفرالاستغناء عن عبء حمل المبالغ المالية الكبيرة والتنقل بها من بلد لاخر مما يعني تجنب الكثير من المخاطر مثل التعرض للسرقة واتباع اساليب الاستيراد غير الجيدة،ونحن في المقابل سنكون عونا دائما يقف الى جانب الجهات الحكومية لانجاح العملية الاقتصادية في البلاد.

■ ما ملاحظاتكم بشأن التعديلات الاخيرة على قانون الاستثمار الجديد ؟

– قانون الاستثمار الجديد وكما يعرف الجميع اجريت عليه تعديلات في الاونة الاخيرة وفرت للمستثمر سواء كان العراقي او الاجنبي مميزات كثيرة منها الاعفاء من بعض الضرائب ومنح المستثمر قطعة الارض المناسبة لتشييد المشروع الاستثماري عليها مع الاعفاء الضريبي عن اية منشآت مقامة على تلك الارض لمدة خمسين عاما،كما اعتقد ان المستثمر العراقي هو الافضل من غيره لانه على اطلاع كامل على ظروف بلده والمشاريع الواجب تنفيذها ومدى نجاحها وغيرها.

الاقتصادي | العدد (1702) السنة السابعة - الثلاثاء (19) كانون الثاني 2010

المغرب يطمح الى نمو السياحة خلال العام الحالي 2010

■ مراكش/ رويترز

قال مسؤولون مغاربة: ان بلادهم تطمح الى زيادة عدد السياح عشرة بالمئة هذا العام لاستغلال طاقة فندقية تشهد توسعا سريعا وتعزيز عائدات القطاع بعد تراجعها في ٢٠٠٩.

وساعد استثمار مكثف في الفنادق والمنتجعات وشقق قضاء العطلات المملكة على مضاعفة عائدات السياحة في الأعوام العشرة الأخيرة مما قدم يد العون للحكومة في حربها على الفقر المتفشي.

واستمر تزايد عدد السياح في العام الماضي رغم تباطؤ الاقتصاد العالمي وسجل نموا بنسبة ستة بالمئة لكن العائدات تراجعت مع هبوط انفاق السائحين.

وقال وزير السياحة الجديد ياسر الزناكي في كلمة خلال مؤتمر سوق السفر المغربية "نريد أن نحقق نموا عشرة بالمئة (في أعداد السياح في ٢٠١٠) أو ثلاثة أمثال الاتجاه العالمي المتوقع."

وأوضح مسؤولون بالقطاع ان زيادة عدد السياح المأمولة هذا العام لن تأتي على حساب الربحية.

في العام الماضي زاد عدد السياح بحسب أرقام حكومية الى ٨,٣٥ مليون في حين شهدت أسواق منافسة مثل اسبانيا وتونس تراجعات.

لكن تقديرات الصناعة تظهر تراجع عدد الليالي الفندقية ١,٦ في المئة وانخفاض دخل السياحة ٥,٧ في المئة الى ٥٢,٤ مليار درهم (٦,٦٧ مليار دولار).

وقال عثمان شريف العلمي رئيس الفيدرالية الوطنية للسياحة لرويترز: "أعتقد أننا نستطيع في ٢٠١٠ تحقيق نمو بنسبة ستة بالمئة في عائدات العملة الصعبة والعودة الى مستويات ٢٠٠٨".

ويأمل قطاع السياحة المغربي أن تتعزز العائدات عن السائح الواحد مع افتتاح منتجعات بحرية جديدة وتقديم شركات السياحة خيارات أوسع للعطلات المغربية وتسيير شركات طيران اقتصادية رحلات من أوروبا.

وأبلغ الوزير الزناكي رويترز "لدينا رغبة قوية في تأهيل المغرب للسياحة المستدامة واحترام البيئة ومنتج سياحي من الدرجة الأولى.. وهذا لا ينطوي على انخفاض في الربحية."

تقرير: تراجع ثقة رجال الأعمال بالإمارات وعُمان والبحرين

■ دبي/ وكالات

أظهر تقرير اقتصادي تراجع مستويات الثقة بين أوساط رجال الأعمال في دول مثل الإمارات والبحرين وعُمان، خلال الربع الأخير من العام الماضي، قائلا إنهم باتوا أكثر ميلا "للحذر والواقعية.

وذكر تقرير لبنك "اتش أس بي سي" في الكويت، أن مؤشرات الربع الأخير من ٢٠٠٩ العام الماضي سجلت ارتفاعا في كل من الكويت والسعودية، بينما انخفضت في كل من الإمارات وسلطنة عمان والبحرين، وفقا لما أوردته وكالة الأنباء الكويتية.

ونسب التقرير إلى الرئيس الإقليمي للخدمات المصرفية التجارية لمنطقة الشرق الأوسط سيمون جونسون قوله: "نشهد انخفاضا طفيفا في مستويات الثقة من ربع سنوي لآخر ولكننا لم نتراجع إلى المستويات المنخفضة التي كنا قد شهدناها سابقا خلال عام ٢٠٠٩".

وأضاف جونسون: أن "توجهات قطاع رجال الأعمال في المنطقة تميل نحو الحذر والواقعية،" مشيراً إلى أن عام ٢٠٠٩ كان عاما صعبا اتسم بالكثير من التحديات بالنسبة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وهناك توجه سائد بأن عام ٢٠١٠ سوف يشهد تحسنا مع واقعية في التوقعات.

وأوضح: أن "مستويات الثقة تميل نحو الارتفاع في الدول المنتجة للنفط مثل السعودية وقطر والكويت في حين أن مستويات الثقة في دولة الإمارات قد تأثرت بشدة بقضايا ديون إمارة دبي التي تناقلتها وسائل الإعلام والصحافة بشكل واسع".

وكان التقرير ذكر أن مستويات الثقة في المملكة العربية السعودية هي الأعلى في المنطقة حيث ارتفع المؤشر مسجلا ٩١,٦ نقطة بينما في دولة الإمارات فان المستويات لا تزال عند أدنى مستوى لها وهو ٦٩,٨ نقطة.

وكالة الطاقة الدولية تتوقع زيادة الطلب على النفط في 2010

■ نيويورك/ وكالات

توقعت وكالة الطاقة الدولية ان يسجل الاستهلاك العالمي من النفط قفزة بنسبة ١,٧ في المائة في ٢٠١٠ مدفوعا بحركة الطلب لدى الدول الناشئة وفي آسيا.

وتتوقع الوكالة ان ينتهي التراجع في الطلب على النفط في الدول الصناعية.

وذكرت الوكالة في تقريرها الشهري ان هذه التوقعات تأتي بعد ان تراجع الطلب بنسبة ١,٥ في المائة في ٢٠٠٩.

وترى الوكالة، ان يستهلك العالم ٨٦,٣ مليون برميل نفط يوميا في ٢٠١٠ مقابل ٨٤,٩ مليون برميل يوميا في العام الماضي.

وقالت الوكالة ان "نمو الطلب يأتي بمعظمه من دول لا تنتمي الى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"، مشيرة الى ان الطلب يأتي من دول الاتحاد السوفياتي السابق وأميركا اللاتينية وآسيا.

وأوضحت المنظمة ان يبقى استهلاك النفط في أوروبا وأميركا الشمالية ضعيفا جدا على الرغم من بداية شتاء بارد.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية بذلك استقرارا في الطلب لدى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في ٢٠١٠ بعدما انخفض بنسبة ٤,٤ في المئة في ٢٠٠٩.

وقال ديفيد فايف رئيس إدارة أسواق وصناعة النفط بالوكالة "جرى تعديل الطلب على النفط في الصين واسيا صعودا بواقع ٧٠ ألف برميل يوميا منذ الشهر الماضي وهو ما تجاوز تعديل بلغ ٦٠ ألف برميل يوميا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية".

وأضاف: "بحلول ٢٠١١ نتوقع نموا في حدود مليون برميل يوميا وهي من شأنها أن تكون أكبر زيادة على الإطلاق لكن ذلك يتوقف على التعافي الاقتصادي".

اما بالنسبة الى الإنتاج فتقول المنظمة انه استمر في التحسن في الأشهر الأخيرة من ٢٠٠٩ ليبلغ ٨٦,٢ مليون برميل يوميا، وأنتجت منظمة اوبك في ديسمبر/كانون الأول ٧٥ الف برميل إضافية ليصل الإنتاج الى ٢٩,١ مليون برميل يوميا.

صندوق أوبك يموّل مشاريع كهرباء في مصر بقيمة 90 مليون دولار

■ القاهرة / وكالات

قالت الحكومة المصرية إن صندوق التمويل التابع لمنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" وافق على تمويل مشروعات طاقة في مصر بقيمة ٩٠ مليون دولار.

ونقلت مصادر إعلامية عن وزير الكهرباء والطاقة المصري الدكتور حسن يونس قوله إن "صندوق الأوبك سيسهم من خلال القروض الميسرة في تمويل عدد من مشروعات الكهرباء بمبلغ ٩٠ مليون دولار."

وقال يونس عقب اجتماع مع مدير عام صندوق الأوبك للتنمية الدولية سليمان الحربيش: انه "تم خلال المباحثات مناقشة سبل دعم التعاون المستقبلي بين مصر والصندوق وإعداد برنامج للتعاون لخطة ٢٠١٢ - ٢٠١٧."

وأضاف الوزير المصري إن مشاركة "جهات التمويل العالمية تعبر عن الثقة في قطاع الكهرباء وفي إدارة مشروعاته وان قطاع الكهرباء سبق وأن حقق نجاحات كبيرة في تدبير التمويل اللازم لمشروعات ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ ويتم تسديد أقساط القروض من تلك الجهات من المصادر الذاتية من دون أن تتحمل الدولة أي أعباء."

وساهم الصندوق في عدد من المشروعات بمصر من قبل من بينها محطة توليد شمال العاصمة القاهرة بطاقة ٧٥٠ ميغاوات، والمرحلة الثانية من محطة توليد الكريمات بقدرة ٧٥٠ ميغاوات، بالإضافة إلى محطتي التبين وأبي قير البخارية بقدرة ١٣٠٠ ميغاوات.

وقال الوزير المصري إن القرض الذي سيقدمه الصندوق سيستخدم في تمويل محطة كهرباء شمال الجيزة بنظام الدورة المركبة بقدرة ١٥٠٠ ميغاوات ومحطة توليد كهرباء جنوب حلوان البخارية بقدرة ١٣٠٠ ميغاوات.

أوباما يفرض 117 مليار دولار كضرائب والبنوك تقاومها

■ واشنطن / رويترز

انتقد الرئيس الأمريكي باراك أوباما "جرأة" وول ستريت على محاربة ضريبة انقاذ يريد فرضها على الشركات المالية وقال ان خصومه الجمهوريين قد انحازوا الى البنوك الكبيرة.

وفي وقت تحوم شعبية أوباما عند نحو ٥٠ في المئة وقبل انتخابات الكونجرس المقررة في تشرين الثاني المقبل يريد البيت الأبيض أن يبدو بمظهر من يقف في صف الأمريكيين العاديين وفي الوقت نفسه وصم الجمهوريين بأنهم حزب الأغنياء.

وقال أوباما في خطابه الأسبوعي عبر الإذاعة والانترنت "تحاول البنوك والساسة المنحازون لها وقف تطبيق هذه الضريبة".

وتعهد قائلاً: "لن نسمح لوول ستريت بأخذ المال والهرب، سنقر هذه الضريبة لتصبح قانونا ساريا".

وكان أوباما اقترح فرض رسوم لجمع ما يصل الى ١١٧ مليار دولار على مدى الأعوام العشرة القادمة تعويضا لخسائر متوقعة عن تكاليف إنقاذ البنوك التي مولها دافعو الضرائب.

ورد عدد من البنوك بالفعل التمويل الذي حصلوا عليه بموجب برنامج انقاذ قيمته ٧٠٠ مليار دولار أقره في ٢٠٠٨ سلف أوباما الرئيس الجمهوري

الأسبق جورج بوش.

وتشكو البنوك من تعرضها لعقوبة غير عادلة عن خسائر تكبد معظمها شركات صناعة السيارات الأمريكية وأمريكان انترناشونال جروب (ايه. اي.جي) للتأمين التي تدخلت الحكومة لإنقاذها في سبتمبر أيلول ٢٠٠٨. وحذر بعض الجمهوريين من أن عبء الضريبة سيتحمله في نهاية الامر المواطن العادي.

وقال مايكل ستيل رئيس اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري "خطط الرئيس أوباما لفرض رسم مسؤولية عن الأزمة المالية لاسترداد أموال الإنقاذ من البنوك الرئيسية ليست سوى ضريبة جديدة على الشعب الأمريكي".

لكن أوباما قال ان حجم الأموال المستحقة لدافعي الضرائب لا يذكر الى جانب المكافآت السخية التي تعتزم البنوك صرفها بعدما تدخلت الحكومة لإنقاذ الأسواق المالية في ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩.

وأضاف: "اذا كانت الشركات المالية الكبيرة تستطيع تحمل مكافآت ضخمة فانها تستطيع رد أموال الشعب الأمريكي. من يعارضون هذه الرسوم يملكون جرأة التلميح الى أنها بطريقة ما غير عادلة.

"الشركات ذاتها التي تجني مليارات الدولارات من الأرباح وصرفت مرارا مكافآت ورواتب أعلى من أي وقت مضى تعمد الان الى ادعاء الفقر"، وسعى أوباما أيضا الى توجيه الغضب الشعبي بشأن الإنقاذ على الحزب الجمهوري.

وقال: "بل أن الصناعة تحالفت مع حزب المعارضة لإطلاق حملة ضغط ضخمة ضد قواعد يمليها المنطق السليم لحماية المستهلكين والحيلولة دون أزمات جديدة".

واشنطن ستحتج رسميا على "هجمات الصين على غوغل"وعلي بابا ينتقد (ياهو)

■واشنطن / وكالات

أعلنت الخارجية الأمريكية انها ستحتج رسميا على "الهجمات المعلوماتية التي تشنها الصين" على شركة غوغل العملاقة للبحث على الانترنت.

وقال بي-جاي كراولي المتحدث باسم الوزارة: ان واشنطن ستستفسر لدى بكين رسميا بهذا الشأن وعما تعتزم القيام به في هذا الشأن.

وقد هددت غوغل بانهاء أنشطتها في الصين بسبب الهجمات المتوالية على صناديق البريد الإلكتروني التي تكاثرت مؤخرا، على حد قولها.

وأضافت الشركة التي لم تتهم بكين مباشرة بالمسؤولية عن ذلك، إنها لم تعد راغبة في ممارسة الرقابة على موقع البحث التابع لها باللغة الصينية.

وكان وزير التجارة الأمريكي، جاري لوك، قال إن الصين مطالبة بضمان تأمين "بيئة تجارية" لغوغل وشركات أخرى.

رد الصين

لكن الصين أكدت ان قضية غوغل لن يكون لها اي تأثير على علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الولايات المتحدة، حيث قال المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية ياو جيان: "مهما كان القرار الذي ستتخذه غوغل فهو لن يؤثر على العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة".

وأضاف: ان "للبلدين قنوات اتصال متعددة. نحن نثق بالتطور السليم للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة".

وكانت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية جيانغ يو أعلنت الخميس ان الانترنت في البلاد "مفتوحة".

وقالت: ان "الصين ترحب بالعمليات على أرضها طبقا للقانون الصيني لشركات الانترنت العالمية".

وأكدت جيانغ على انه يتوجب على الشركات الأجنبية ان "تحترم القوانين والمصلحة العامة والثقافة والتقاليد في الدول المضيفة وان تتحمل مسؤولياتها على هذا الأساس".

"تسلل روتيني"

وأفادت تقارير بان شركات اخرى تعمل في الميدان نفسه، ومنها ياهو، لاحظات انها صارت هدفا لهجمات معلوماتية من الصين هي الاخرى.

يذكر أن غوغل دشنت محرك البحث باللغة الصينية عام ٢٠٠٦، موافقة على ممارسة الحكومة الصينية نوعا من الرقابة على نتائج البحث.

وتعد غوغل مسؤولة عن نحو ثلث عمليات البحث في الصين إذ تأتي في مرتبة ثانية ومتأخرة بعد شركة "بايدو" الصينية المنافسة والمسؤولة عن أكثر من ٦٠ في المئة من عمليات البحث.

وقالت غوغل إن الحالات التي تعرضت فيها حسابات مشتركين للاختراق أظهرت أن المخترقين اقتصروا على الوصول إلى معلومات فنية من قبيل تاريخ إحداث الحساب وليس التسلل إلى مضمون صناديق البريد.

وأضافت شركة غوغل أنها اكتشفت أن حسابات عشرات المشتركين في الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي المناصرين لحقوق الإنسان في الصين يبدو أنها تعرضت للاختراق "بشكل روتيني".

ويُذكر أن ٣٤٠ مليون صيني يستخدمون خدمات الإنترنت مقارنة بـ ١٠ ملايين شخص قبل عقد مضى.

وصف شريك ياهو في الصين موقف محرك البحث العملاق بانه "غير مسؤول" لدعمه غوغل في نزاعه مع بكين بشأن هجمات اليكترونية مزعومة.

وقالت شركة ياهو انها "منحازة" لموقف غوغل بان انتهاك خصوصية الانترنت امر مثير للقلق ويستحق معارضته، الا ان متحدثا باسم مجموعة علي بابا قال السبت الماضي ان شركته "لا تتفق مع هذا الرأي".

وحاولت الصين التقليل من شأن تهديد غوغل بالانسحاب من الصين بسبب هجمات القراصنة والرقابة.

وفيما يصفه المراقبون بخطوة غير عادية، قالت وزارة الخارجية الامريكية الجمعة الماضية انها ستتقدم باحتجاج رسمي للحكومة الصينية حول الامر وتطلب توضيحات بشأنه.

وكانت شركة ياهو أغلقت مكاتبها في الصين قبل سنوات عدة عندما باعت معظم اعمالها هناك لمجموعة علي بابا، التي تملك ياهو ٣٩ في المئة من أسهمها.

وتدير تلك المجموعة موقع تاوباو، اكبر موقع تجارة تجزئة اليكتروني في الصين، واكبر موقع للتجارة الاليكترونية في الصين: علي بابا دوت كوم.

وكانت متحدثة باسم ياهو قالت ان الشركة تدين "اي محاولات للتسلل الى شبكات الشركات للحصول على بيانات مستخدميها".

وتفيد الأنباء بان موقع ياهو تعرض أيضاً لهجمات القراصنة في الصين لكنه لم يعلق على الامر.

وقالت المتحدثة لصحيفة وول ستريت جورنال: "نتضامن مع وجهة النظر بان تلك الهجمات مثيرة للقلق ونعتقد ان انتهاك خصوصية المستخدمين امر يتعين علينا نحن رواد الانترنت ان نعارضه".

لكن المتحدث باسم مجموعة علي بابا، جون سبليش، قال السبت الماضي ان شركته "ابلغت ياهو ان بيانها منحاز لموقف غوغل الذي اتخذه الأسبوع الماضي غير مسؤول لعدم وجود ادلة ثابتة".

وأضاف: "مجموعة علي بابا لا تتفق مع وجهة النظر تلك".

ورفضت متحدثة باسم ياهو التعليق على احتمال ان تبيع الشركة نصيبها في الشريك الصيني.

في حين نفت متحدثة باسم جوجل الأنباء الصينية التي تقول ان الشركة قررت بالفعل إغلاق موقعها غوغل دوت سي ان، وأضافت جيسيكا بأول ان الموقع "يعمل كالمعتاد".

وكانت شركة غوغل قالت يوم الثلاثاء الماضي ان الهجمات الاليكترونية المنطلقة من الصين وتستهدف أنصار حقوق الإنسان، وتشديد الرقابة، قد يجبرها على انهاء اعمالها في الصين.

وأضافت انها ستجري محادثات مع الحكومة الصينية في الأسابيع المقبلة بخصوص تشغيل محرك بحث غير مخترق ضمن ما تسمح به القوانين.

ويحظى غوغل حاليا بثلث سوق البحث الاليكتروني في الصين، لكنه في مرتبة اقل بكثير من منافسه الصين بايدو الذي يحظى بنسبة ٦٠ في المئة.

ولدى الصين عدد من مستخدمي الانترنت ـ ٣٥٠ مليون ـ اكبر من اي بلد في العالم وتوفر سوق بحث اليكتروني مغرية وصل حجمها العام الماضي الى مليار دولار.

البنك الدولي:

64 مليون إنسان في قبضة الفقر نهاية 2010

■ دبي/ (CNN)

حذر البنك الدولي الأسبوع الماضي من أن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ربما تستمر لسنوات طويلة مقبلة، قائلا إن نحو ٦٤ مليون إنسان سيسقطون في قبضة الفقر مع نهاية العام الجاري.

وقال روبرت زوليك رئيس البنك الدولي إن "العالم سيظل يعاني تداعيات سلبية للأزمة الاقتصادية لسنوات، لافتا إلى أن على القطاع الخاص أن يضطلع بدور أكبر مع تراجع خطط التحفيز الحكومية."

وبشأن أوضاع الدول النامية قال زوليك ""إنها مسألة وظائف ونمو اقتصادي.. أما بالنسبة للدول الفقيرة الكثيرة جدا فانه ألم صعب يحسه الملايين من الجوعى والمرضى مع تأثير ملموس على جيل من الأطفال لسنوات كثيرة."

وشدد البنك الدولي غير مرة، على أن مصلحة الدول المتقدمة تتمثل في أن تساعد الاقتصادات الناشئة على الخروج من الأزمة لأنها قد تكون مصدرا للنمو، وقال زوليك "مساعدة العالم النامي أثناء هذه الأوقات الصعبة هو شيء في مصلحتنا جميعا."

وكان البنك حذر ارتفاع معدلات البطالة في ٢٠١٠ بسبب أزمة الكساد العالمي، قائلاً: "إنه رغم الانتعاش البطيء الذي سيعقب حالة الركود فان النشاط الاقتصادي العالمي سيعاني ارتفاع معدلات البطالة".

وقال البنك في تقرير أصدره مارس/آذار الماضي "إن عام ٢٠٠٩ شهد حالة من التباطؤ الملحوظ في معدلات النمو بالنسبة لاقتصادات الدول النامية بشكل عام، كما شهد ضعفا في الانتعاش في العام المقبل".

وأشار التقرير إلى أن "الدول النامية بحاجة إلى زيادة في التمويلات الخارجية تقدر بنحو ١,٣ تريليون دولار أمريكي، بما في ذلك تغطية العجوز في الحسابات الجارية،" مضيفاً انه "بالتزامن مع انخفاض تدفقات رؤوس الأموال، والتعثر في تسديد الديون المستحقة تتولد اكبر فجوة تمويلية في أوروبا ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا".

الاقتصادي | العدد (1702) السنة السابعة - الثلاثاء (19) كانون الثاني 2010

رئيس هيئة الاستثمار في كردستان:

المناخ الاستثماري لدينا قادر على جذب الشركات

■ السليمانية/ سعاد الراشد

يتجه إقليم كردستان الى تهيئة المناخ الاستثماري الامثل من خلال جذب المستثمرين والاقلاع عن عملية الروتين والبيروقراطية وبناء علاقة جيدة مع الوزارات المعنية.

(المدى الاقتصادي) حاورت رئيس هيئة الاستثمار في إقليم كردستان هيرش محرم محمد امين، واستوضحت منه عن قضايا الاستثمار والمشاريع المنجزة وآليات تطبيق قانون الاستثمار الخاص بالإقليم.

■ماذا عن الوضع الاستثماري في إقليم كردستان؟

- بدأ الخوض بالعملية الاستثمارية والدخول بشكل أوسع في مجالات الاستثمار بعد تشريع قانون الاستثمار رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦، ومن خلال هذا القانون تشكلت هيئة الاستثمار لاعطاء القاعدة القانونية للمستثمرين وتوفير الحمايات اللازمة والاخذ بنظر الاعتبار البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان، حيث منحت حوافز كبيرة للمستثمرين، إضافة الى ذلك حاولنا خلال الفترة الماضية التركيز على جانبين مهمين الأول يتعلق بتهيئة المناخ الاستثماري والتعامل المؤسساتي بشكل واقعي، والثاني بجذب المستثمرين والعمل على دوران رؤوس الاموال بشكل منطقي ومنسجم مع الوضع السياسي والاجتماعي في إقليم كردستان.

واتساقاً مع حاجات المواطنين والعمل على ملء الفراغات التي لم تتمكن الحكومة من التعامل معها عملنا بأتجاهين الأول يتعلق بإرساء تقاليد العمل المؤسساتي و بشكل قانوني ويتلاءم مع هواجس المستثمرين المتعلقة بحمايتهم من الروتين والبيروقراطية ، هذا فضلاً عن تمتين علاقة الهيئة مع الوزارات المعنية لتنفيذ آلية الشباك الواحد.

وكذلك بعثنا برسائل واقعية الى الدول المجاورة

والاوربية والشركات التي تمتلك قاعدة قانونية ومالية جيدة وحاولنا ان نكون متوازنين سعياً لجذب المستثمر والتوازن يعني التعامل مع المستثمر من حيث نوع القطاعات ومن حيث هوية المستثمر وكذلك أعطينا اهتماماً بالمستثمرين المحليين وعملنا قدر الامكان على ربطهم مع المستثمرين الأجانب.
مضيفا انه تمكنا من اعطاء اجازات ٢١٥ مشروعاً برأس مال يقدر بنحو ١٦ مليار دولار كألتزام أستثماري وليس فعلي ،و ممكن ان نقول ان ٣٠ ٪ من الالتزامات الاستثمارية نفذت على أرض الواقع في إقليم كردستان والتي شملت أغلب القطاعات ، أضافة الى هذا فأن هيئة الاستثمار حاولت قدر الامكان أن تملأ الفراغات الموجودة داخل النظام الاداري والحركة العمرانية من خلال مقترحات علمية وقانونية لمجلس الوزراء أولها كان مقترح تحليل القطاعات عن طريق شركات اجنبية أستشارية دولية، وهي قطاعات الكهرباء والماء والمجاري والطرق ، وتنظيم المشاريع بشكل أولويات على شكل عمودين أساسيين الأول في المشاريع التي تم تنفيذها من خلال الموازنة العامة من قبل الوزارت المعنية، أما العمود الثاني يتضمن المشاريع التي تنفذ من قبل القطاع الخاص لتكون فرص استثمارية.
أما المقترح الثاني الذي اقترحناه على الحكومة وحاليا قيد التفيذ يتعلق بتجربة بلدان أخرى كنظام (بي او تي) الذي يتضمن انشاء المشروع وتنفيذه من قبل المستثمر وتحويله الى الحكومة وهذه الفكرة متأتية من ان الميزانية العامة لاتلبي جميع الاحتياجات في الوقت الحاضر والتي هي خارج نطاق الموازنة العامة ، حيث بدأنا بمفاوضات جادة مع شركات لانشاء طرق ستراتيجة في إقليم كردستان وحاليا هنالك ثلاثة طرق ستراتيجية وهي طريق زاخو اربيل سليمانية الستراتيجي وطريق سليمانية بنجوين وأيضاً تفاوضنا مع شركات اخرى لانشاء مدارس وأنشاء خطوط نقل وماء ومجار وأحرزنا تقدماً كبيراً في هذا المجال .
أما المقترح الثالث وهو قيد التنفيذ أنشاء صندوق الاسكان في فترة كانت الشركات تأتي الى إقليم كردستان لإنشاء مجمعات وقرى سكنية ولكن في وقت معين ومن خلال مراجعة نشاطنا لاحظنا ان نوعية المشاريع جيدة ولكنها لاتخدم شرائح المجتمع كافة، ولذا أسس صندوق الاسكان برأس مال قدره ١٠٠ مليون دولار يتمتع بقرض طويل الامد لشراء وحدة سكنية من ضمن المشاريع

أنشاء صندوق الاسكان في فترة كانت الشركات تأتي الى إقليم كردستان لإنشاء مجمعات وقرى سكنية ولكن في وقت معين ومن خلال مراجعة نشاطنا لاحظنا ان نوعية المشاريع جيدة ولكنها لاتخدم شرائح المجتمع كافة

المجازة و بضوابط معينة وفي نفس الوقت حاولنا الاستفادة من الوضع الحالي أخذنا بنظر الاعتبار بعض الحالات منها أعطينا حق الاقتراض بواقع ٥٠٪ من كلفة المشروع لبعض الشرائح منها المعاقون وعوائل الأرامل والاقضية والنواحي وذوو الشهداء والأنفال وشريحة الشباب التي تقل اعمارهم عن الثلاثين عاماً، وحاليا توجد٢٥ ألف وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود قيد الانجاز.
وأيضاً في مجالات اخرى منحنا أجازات لجامعات أهلية وأخرى لمستشفيات خصوصية وكذلك منحت أجازات لمحطات كهرباء بحدود ٢٠٠٠ ميكا واط لعدة مشاريع زراعية، وفي مجال الصناعة منحت لمعامل سمنت حيث نحاول ان نعمل من إقليم كردستان مركزاً تجارياً وخاصة في مجال تجارة الاسمنت لتمويل المشاريع في محافظات العراق الأخرى، والتصدير الى الدول الإقليمية المجاورة .

■ من الملاحظ ان التركيز الاساسي في إقليم كردستان في قطاعين محدودين هما قطاع الاسكان والقطاع التجاري ، ماذا بشأن القطاعات الأخرى؟

– نحن كهيئة استثمار نعمل للترويج للقطاعات كافة في الإقليم ونحاول ان نكون متوازنين في منح اجازاتنا ولكن هنالك حالات منها ان قطاع الاسكان له مبرراته أو لا تمثل حاجة ملحة للمواطن لان أزمة السكن تخلق خطوة من خطوات التفكك الاجتماعي ولدينا احصائيات تقول ان نسبة الانفصال العائلي من اهم اسبابه السكن هذا من جانب من جانب اخر المستثمر يحاول قدر الامكان في منطقة في كردستان ان يكون التعامل مع مشروع يكون فيه دوران لرأس المال بشكل سريع جدا و جانب الاسكان لايتجاوز السنتين، وقد تكون هناك اسباب قانونية مثل مشكلة الاراضي وتعامل المزارعين مع الاراضي وكذلك المشاكل القانونية في قانون الاصلاح الزراعي سبب في تردد بعض الشركات في الاستثمار بمجال الزراعة ولكن من خلال مشروع دعم الفائدة المصرفية لمشاريع صنا عية صغيرة في مجال الزراعة نأمل ان نركز على المشاريع التي ترتبط بالجانب الزراعي .

■ما مشاريعكم بالنسبة للاستثمارات الاعلامية واين وصلت المدينة الاعلامية المتكاملة ؟

– هيئة الاستثمار تتعامل حسب القانون مع القطاعات كافة ، و نحن نحاول ان نوجه المستثمرين الى مجالات عدة ولكن حاليا ليس لدينا مشروع متكامل في مجال المدينة الاعلامية بل هناك آراء وأفكار ولكن كمشاريع كونكريتية لم نر مشروعاً متكاملاً يتعامل مع البنية التحتية للاعلام .

■ طريقة بناء الوحدات السكنية تم على ضوء الحاجة ام على ضوء العروض الاستثمارية ؟

– المستثمر مطالب بجدوى اقتصادية للمشروع وهو يغذى بالمعلومات الموجودة في هيئة الاستثمار ، وحتى الآن كردستان بحاجة الى آلاف أخرى من الوحدات السكنية وبما يقارب ١٥٠ الف وحدة سكنية خلال الخمس سنوات القادمة، و المستثمر يتعامل مع قطاع الاسكان من خلال هذه المعلومات الموجودة داخل الإقليم والتي توفرها الهيئة وحاليا هناك تهافت من قبل المواطنين على مشاريع الاسكان فعندما يتم الترخيص مباشرة يمكن للمواطنين الاتصال بالمستثمرين لشراء الوحدات السكنية و بالفعل بدأت عملية البيع قبل التنفيذ وهناك مخاوف لعدم تكرار المشاكل التي تحدث في بلدان أخرى عندما يتحول كل رأس المال الى كتل كونكريتية وأبنية لم تتمكن الناس من شرائها لذلك توقفنا عند ٢٥٠٠ وحدة سكنية وقمنا بمراقبة الاسواق والحاجيات ولدينا افكار جديدة للتعامل مع صندوق الاسكان حسب تصوراتنا الشريحة التي كانت تملك ٢٥٠٠ الف دولار حاليا قلت والان نركز على شريحة تملك أقل من هذا المبلغ فحاليا لدينا مشروع أيضاً من خلال البنوك ولكن بشرط ان المستثمر يقترض من البنك وتقوم الحكومة بدفع الفوائد واعطاء الضمانات وهذه وسيلة أو ألتفاف على عدم تنشيط النظام المصرفي وحتى الان البنوك غير نشيطة في تمويل المشاريع .

■ هل هنالك منظومة مصرفية قادرة على التساوق مع العملية الاستثمارية في كردستان ؟

– الحقيقة ان البنوك موجودة حاليا وفي كردستان أكثر من ٣١ بنكاً وفروعها ولكن هذه لانسميها بنوكاً لان النظام المصرفي يعتمد على دوران رأس مال البنوك بشكل شفاف وواقعي لأسباب ان البنوك لا يمكنها التعامل مع المستثمرين ما لم يكن هناك فوائد وهناك تحفظات من جانب ديني حيث ان البنوك عندما تقرض أي مستثمر تحتاج الى ضمانات والضمانات الموجودة داخل كيانات المستثمر كشركة ولم يكتف البنك بتلك الضمانات الان حيث نحاول كحكومة تحمل مسؤولية الضمانات بوسائل أخرى وتسديد الفائدة ونحاول ان نستخدم مبدأ أجور الدين وليس الفوائد أو الرسومات.

■ بخصوص المشاريع الاسكانية مادور القطاع الخاص وهل هناك دعم حكومي لهم؟

– القطاع الخاص يقوم بتنفيذ المشاريع والحكومة تراقب وتشرف وتقوم بإيصال الخدمات الى تلك المشاريع وأيضاً لذوي الدخل المحدود الحكومة تعطي قروضاً طويلة الأمد وتعطي قروضاً طويلة الامد للمواطنين.

■ ما طبيعة الاستثمارات لعام ٢٠١٠؟

– لدينا مشروعان سوف نقترحهما على رئاسة الوزراء خلال الشهر الأول يتضمنان تشجيع المستثمرين واعطائهم حوافز أخرى ونحاول قدر الإمكان جذب المستثمرين والدخول الى سوق العمل العراقية بصورة عامة وليس إقليم كردستان فحسب، ونجحنا في انجاز مقاولات لمشروعين مهمين لإقليم كردستان والعراق كافة وهما مصنع أدوية أحدهما في أربيل والآخر في السليمانية وسوف تغطي هذه المصانع احتياجات العراق كافة وفي مجالات أخرى لدينا رؤية في انشاء مناطق حرة في كردستان منطقة حرة في السليمانية حيث أستحصلت موافقة وزارة المالية في الحكومة الفيدرالية حاليا، وكذلك لدينا عقد استشاري مع شركة أي كوم الأمريكية في ما يخص التعامل مع المنطقة الحرة وإمكانية تشغيلها ونحاول في سنة ٢٠١٠ ان نركز على الإنتاج المحلي وإيجاد وسائل في تقليل المواد المستوردة ودعم الإنتاج المحلي فهناك قانون على وشك ان يمرر في البرلمان وهو قانون حماية المنتج وقانون حماية المستهلك هذه سوف تكون بمثابة حوافز جديدة للمستثمرين في التركيز على هذا الجانب.

■ هل ترون ان القانون مكتمل او يخضع للتعديلات وهل فيه ضمانات تشجع المستثمرين؟

– حتى الآن نحن لدينا دائرة قانونية تحاول قدر الامكان ان تستفيد من آراء الخبراء والمستشرين وآراء الشركات عندما يتصلون بنا وتزويدنا باستشارات معينة في مجال محدد، وان قانون الاستثمار تحت التنفيذ لمدة ثلاث سنوات ولابد ان ننتهي الى مناخ يتم فيه تبادل الآراء مع الشركات والمستثمرين والمستفيدين وقد يخضع هذا القانون لبعض التعديلات ولكنه بحسب رأي الأغلبية كما هو موجود قانون جيد ولكن تحتاج الى إعادة النظر لما يخص القوانين الأخرى العاملة منعاً للتناقض بين قانون الاستثمار والقوانين العاملة الأخرى مثلا في قانون الاستثمار نعطي حق التملك للاجنبي ولكن حسب قوانين وزارة العدل التملك الأجنبي يتم التعامل بالمثل يعني في البلدان التي يتم بها التملك للعراقي يملك في إقليم كردستان وهذا القانون نقطة تناقض ونحن حاليا قيد الدراسة بحيث نعدل القانون الموجود في وزارة العدل ليتماشى مع قانون الاستثمار.

مراجعة نشاطنا لاحظنا ان نوعية المشاريع جيدة ولكنها لاتخدم شرائح المجتمع كافة

الاقتصادي | العدد (1702) السنة السابعة -الثلاثاء (19) كانون الثاني 2010

المنتجات الزراعية المحلية بين المطرقة والسندان..

طغيان مثيلاتها المستوردة وضعف الدعم الحكومي

■ تحقيق / جاسم الإمارة

شهدت الأسواق المحلية انتشاراً لافتاً للنظر للمنتجات الزراعية المستوردة على الرغم من توجه الدولة لدعم مثيلاتها المحلية (المدى الاقتصادي) بحثت في اسباب هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على المنتج المحلي.

أحمد عبد الجليل صاحب علوة لبيع الفواكه والخضر في تجمع علاوي الرشيد يقول:

– ان وفرة المحاصيل الزراعية والفواكه والخضر ، المستوردة من دول الجوار (سوريا والأردن وإيران وتركيا) وباسعار زهيدة وذات نوعيات جيدة مقبولة من قبل المواطن إضافة لعدم وجود ضريبة على المواد الداخلة للعراق فضلا عن ان المنتج الوطني قليل في الأسواق وخصوصا في السنين الأخيرة بسبب معاناة الفلاح العراقي من شحة المياه وانقطاع التيار الكهربائي وعدم وجود الدعم الكافي من قبل الدولة .

ويؤكد صاحب علوة المنتجات الزراعية خلف كاظم عبد الله ان المواد المستوردة من (الأردن وسوريا وتركيا) بمستوى جيد وعليها إقبال من قبل المستهلك العراقي .في وقت بدأ المزارع العراقي الان الاهتمام بالزراعة وخصوصا زراعة البطاطا لوجود استيراد التقاوى من الدول المتقدمة وشعر بأن هناك منافسة شديدة من قبل مستوردي البطاطا من الخارج .

وتوقع ان يكون اكتفاء ذاتي لمحصول البطاطا في هذا العام وكذلك لمحصولي البنجر السكري والشوندر والشلغم المنتوج العراقي ومن النوعيات الجيدة، والانتاج المحلي للموسم البطاطا حين وصل الطن الى ١٥٠ الف دينار و٢٥٠ الف دينار للبنجر السكري (الشوندر) وتراوحت نسب المنافسة مع المنتج المستورد الى ٥٪ وتباع بأسعار مناسبة وأفضل من البطاطا التركية والسورية والإيرانية .

وأوضح محمود سالم لطيف صاحب مكتب لبيع في الجملة ان الخضراوات العراقية مثل الطماطة تجنى في مواسم محددة وتتكاثر في الشتاء وتأتي من مزارع البصرة وتعتمد اسواقنا على الخضراوات المستوردة من سوريا والأردن طوال موسم الصيف مبيناً ان عدم وجود تخطيط زراعي في العراق إضافة الى شحة المياه وسابقا تتوفر المعامل لصناعة المعجون في بغداد والمحافظات وترسل في حينها منتج الطماطم غير الصالحة الى تلك المصانع لتعبئتها وبيعها في الأسواق ومن اسباب عدم توفر المنتجات المحلية هي شحة المياه وارتفاع اسعار العمالة حيث تتراوح اجور اليوم الواحد ٢٥ الف دينار بينما في سوريا أجرة العامل ٢٠٠ ليرة مع توفر المزارع الخاصة المدعومة من قبل الدولة.

ويقترح (عبد الكريم علوان) يعمل في مكتب البيع بالجملة ضرورة ان تستوفي الدولة مبلغاً رمزياً من المستورد العراقي لغرض دعم الفلاح في تطوير إنتاجه الزراعي من خلال توفر الأسمدة الكيمياوية وتجهيزه بالآلات الزراعية الحديثة والمبيدات لمكافحة الامراض التي تصيب الأشجار والفاكهة

ويقول عقيل جميل صاحب مكتب رقم ٣٣ في علوة الرشيد ان سعر المنتج الزراعي المستورد اقل من المحلي لقلة تكاليفه وعدم وجود تالف لكون التاجر المحلي في سوريا والأردن وتركيا يرسل الانتاج الجيد لغرض ايجاد أرضية واسعة له وكسب السوق العراقية التي تغير في الأسواق المروجة للخضراوات والفواكه .

ويضيف جميل ان المنتج المحلي قليل قياسا للأجنبي وكذلك ارتفاع الكلفة عند التسويق الى العلاوي لمعاناة الفلاح في قلة المياه وعدم وجود الاسمدة الكيمياوية التي تساعد على تحسين انتاجهم الزراعي وحاليا اسعار الاسمدة مرتفعة جدا والكثير من المزارعين تركوا العمل الزراعي ويمارسون حاليا اعمالاً أخرى بعيدة عن مهنتهم.

ويشير الفلاح احمد عبد الرضا الذي يسكن في مشروع بابل الزراعي انه كان يملك أرضاً زراعية متوفرة فيها اشجار مثمرة إضافة الى زراعة الخضراوات الموسمية وقد اضطر الى ترك الزراعة ولعدم وجود مياه كافية بالرغم من حفر ابار ارتوازية ويعمل حاليا عامل تفريغ للمنتجات الزراعية والشاحنات في العلوة .

■هل تؤثر وسائط النقل على الكلف النهائية ؟

– يقول صاحب مكتب رقم ٣٦ مواهب جميل ان مشكلة النقل قائمة وخصوصا للمنتج المحلي حيث يعاني المزارع من صعوبة إيصال منتجه الى العلوة بسبب ارتفاع اسعار المنتجات النفطية (البانزين والكاز) بالرغم من وجود وسائط نقل خاصة لدى بعض المزارعين . وعلى سبيل المثال كلفة نقل منتج من سامراء الى علوة الرشيد تتراوح بين ١٣٠-١٢٠ الف دينار وهذا يؤثر على ارتفاع الاسعار التي يتحملها المستهلك مشيراً الى ان ما يتعلق بالاستيراد الخارجي فان قيمة نقل البراد الواحد تساوي٢٢٠٠$ فضلاً عن تأخير الشاحنات في الحدود الذي يسبب تلف البضاعة التي يتحملها المستورد العراقي ، حيث يقوم برمي المنتج التالف في العراء، اما في دولتي الجوار سوريا والأردن يتوفر مشغل خاص لمعالجة التالف في إضافة بعض المواد وحفظه في علب خاصة ويطرح في الأسواق مثل المربى الخاص بالفواكه ومعجون الطماطم.

ويقول جبار منخي/ بائع مفرد في سوق البياع: ان ازمة الوقود التي تحدث في بغداد بين فترة واخرى تسبب في ارتفاع الاسعار من المصدر و(العلوة) و التي تؤثر على بعض العوائل الفقيرة.

فيما يرى علي يوسف صاحب مكتب جميلة في علوة الرشيد ان المنتج الزراعي المستورد للعراق يتم اختياره من قبل التاجر العراقي خلال زيارته الى المصدر الرئيسي الموجود في محافظتي دمشق وحلب في سوريا والأردن ولبنان يتم دخولها عن طريق المنفذ الحدودي الوليد وطربيل من دون رفع الرسوم ان السلع القادمة من تركيا فيتم دخولها عن طريق زاخو التي تستوفي من التاجر الرسوم الكمركية بالمقابل نرى هذه المنتجات بكون اسعارها اغلى من التي تدخل من المنافذ المشار اليها انفا.

وتتميز الخضراوات والفواكه التي تستورد من سوريا والأردن ولبنان وتركيا بالمستوى الأول من حيث الجودة واما التي تاتي من إيران بالمستوى الثاني وقبل فترد قليلة تم فتح الاستيراد من الكويت وحاليا متوفر الخيار الكويتي الذي يزرع في البيوت البلاستيكية ومن النوع الجيد.

■ ما طبيعة عمل العلاوي التابعة للاتحاد التعاوني؟

– يقول احمد عبد الحسن الذي يعمل في علوة بغداد التابعة للاتحاد التعاوني: ان عملنا يتضمن الاشراف على ٦٠ مكتبا مشيدة في هذه العلوة مقابل ايجار

سنوي وعلوة بغداد لا تختلف عن علوة الرشيد مشيراً الى ان عملنا السابق كان باشراف الاتحاد العام للتعاون وله نفوذ رسمي على الاستيراد من الخارج من خلال إصدار إجازات الاستيراد اما الان فالاستيراد مفتوح من دون ضوابط مما اثر على حركة دخول المنتج الزراعي العشوائية والرؤى من دون رقابة وعدم وجود محاسبة بسبب وجود بعض التجار الطارئين على السوق من اضعاف النفوس الذين همهم الوحيد الربح على حساب المستهلك وكان اغلب المزارعين يتعاملون مع الاتحاد التعاوني الذي كان يقدم لهم الكثير من التسهيلات اما الان فأن المزارع الذي يسكن في المحافظات القريبة من بغداد ويبيع منتجه في محافظته بسبب التأخير من مداخل بغداد وعدم السماح لسيارات الحمل من السيطرات الا بعد الساعة الرابعة عصراً فإن المنتج يصل الى العلوة متأخرا إضافة الى ارتفاع اسعار النقل وعدم وجود دعم من الدولة ورفض مزارعو ديالى المشهورة في زراعة البرتقال ايصال منتجهم الى بغداد بسبب الوضع الامني في المحافظة.

مطالبات أصحاب العلاوي

يجمع تجار الجملة في علوتي الرشيد وبغداد على ضرورة الاهتمام من خلال السماح لتجار الجملة بالاستثمار والمساطحة لفترة طويلة على غرار العلوة الجديدة والمجاورة للعلوة الرشيد المسماة بشركة صقر الشرق التي تم تأجير الأرض من قبل السياحة والتي تم إنشاؤها على طراز حديث وفق خرائط أجنبية وتتوفر فيها كل المستلزمات من وسائل الراحة والخدمات وأماكن وقوف الشاحنات ومكاتب نموذجية ومن المؤمل افتتاحها قريباً.

ويؤكد لفيف من مستهلكي و بائعي الخضراوات والفواكه المفرد وهم نزار حسن صاحب محل في حي العامل وعبد الحسن معن يسكن الكرادة الشرقية وحسين العنبكي كاسب والمواطنة ام سلوان يرغبون بشراء المنتج العراقي بالرغم من ارتفاع سعره وخصوصا الفاكهة لتوافر فيها كل المواصفات من طعم ونقاوه وذلك لتربة الخصبة والماء العذب.

واما عمران عيسى صاحب محل لبيع الفواكه في أسواق البياع قال: ان المنتج المحلي لايسد الحاجة وهناك اقبال على الانتاج المستورد ومزارع الدولة الموجودة حالياً في الزعفرانية التي تزرع الباذنجان والخيار لاتسد حاجة السوق المحلية بالرغم من انها مدعومة ومن النوعيات الجيدة والمرغوبة من قبل العوائل وكما ترى ان اسواقنا عامرة ومتوفرة فيها كل انواع الخضراوات والفواكه والمواطن حر في الاختيار وحسب القدرة الشرائية للعائلة وسابقا كان البيع في محالنا لأصحاب المطاعم والفنادق اما الان فهم يذهبون الى العلوة بسياراتهم الخاصة وقد اثر ذلك على مبيعاتنا اليومية بشكل كبير.

> تتميز الخضراوات والفواكه التي تستورد من سوريا والأردن ولبنان وتركيا بالمستوى الأول من حيث الجودة واما التي تاتي من إيران بالمستوى الثاني وقبل فترد قليلة تم فتح الاستيراد من الكويت وحاليا متوفر الخيار الكويتي الذي يزرع في البيوت البلاستيكية ومن النوع الجيد.

■ماذا تقول وزارة الزراعة؟

– حملنا هموم ومعاناة المزارعين والمستوردين وأصحاب العلاوي ووضعناها على طاولة الدكتور مهدي ضمد القيسي وكيل وزارة الزراعة الذي اكد ان عملية الاستيراد للخضر والفواكه هي عملية مقننة وفق ضوابط أعدتها الوزارة وتعتمد على معيار وجود وفرة المنتج المحلي وتعمل وهي الجهة المعنية على إيقاف الاستيراد حال ما تشعر بإمكانية سد الحاجة.

وأوضح القيسي لقد وضعنا ضوابط دقيقة لمنح اجازات الاستيراد لمادة واحدة او مجموعة مواد بحسب وفرتها وهذه العملية تتطلب تقديم وثائق محددة من المستورد وتعرض على الجهة الفنية لبيان الرأي وعند حصول الموافقة ترسل الى الشركة العامة للمعارض العراقية التابعة الى وزارة التجارة.

وأشار القيسي الى ان الوزارة تقوم بجولات تفتيشية لمتابعة عمل لجان الفحص للمنتجات الزراعية المستوردة للمحاجر الزراعية في المنافذ الحدودية.

وأضاف: اننا سائرون في عملية الدعم للمدخلات والتنمية باتجاه المخرجات على سبيل المثال.. الاسمدة التي نشتريها من وزارة الصناعة اليوريا بسعر ٥٧٥ الف دينار للطن ونبيعه للفلاح بسعر ٢٠٠ الف دينار إضافة الى مبيدات التعفير للحنطة التي توزع مجانا والمبيدات الأخرى لمكافحة الامراض التي تصيب المزروعات مدعومة بنسبة ٦٥٪ وكذلك الرش الجوي والأرضي المجاني لمكافحة حشرتي الدوباس والحميرة التي تصيب النخيل وتقديم القروض الميسرة وصناديق الاقراض لتجهيزهم بالصناديق والبيوت البلاستيكية استنادا للمبادرة الحكومية لدعم القطاع الزراعي.

وأكد ان لأصحاب البساتين اهتماما خاصا من قبل الوزارة لتشجيعهم على الاهتمام بالمحاصيل على مدار السنة لغرض ايجاد المنتج المحلي بكثافة في الأسواق وقد قدمنا الكثير من شتلات الخضر والفواكه بأسعار مدعومة.

دعوة للقطاع الخاص

وبشأن موضوع اختفاء المصانع الخاصة بتصنيع المعجون والمربى اجابنا قائلاً: اننا نوجه دعوة ومن خلال صحيفتكم الغراء الى الاخوة المعنيين من القطاع الخاص لمراجعة الوزارة لغرض ايجاد افضل السبل لتصنيع الفائض والتالف من المنتجات الزراعية (الطماطم والفواكه) مع استعدادنا لتوفير الدعم المادي وتنمية قدرات المزارع العراقي ورأس المال الوطني وبأشراف من قبل الوزارة لغرض تحسين المنتج وفق المواصفات المطلوبة والنهوض بالزراعة الصناعية وينعكس ذلك لضمان جودة المنتج وسلامة صحة المستهلك ويأتي من خلال نوعية البذور والمكننة الحديثة للمنتجات الزراعية.

وأضاف القيسي ان ارتفاع كلفة الانتاج المحلي سببه اسعار المحروقات (الكاز والبانزين) وتكاليف النقل وشحة المياه وقلة المخازن المخصصة للخزن وعدم وجود طرق لتسهيل حركة المنتجات من الحقل وقد تأثرت بعض المحافظات للظروف الأمنية في محافظاتهم وقد وضعنا في نظر الاعتبار ان انتاج الخضراوات في العديد من المحافظات وخصوصا كربلاء والنجف وواسط أدت الى ارتفاع انتاجها بشكل جيد نتيجة الدعم الجيد من قبل الوزارة، وقد أوجزنا سعر البيع بين المنتج العراقي والمستورد وفق الأتي:

المادة	سعر الكيلو غرام الواحد
البرتقال العراقي زراعة اليوسفية	1100
البرتقال التركي ابو الصرة	750
اللالنكي عراقي	2250
اللالنكي السوري والتركي	900
الخيار العراقي المستورد	500
بطاطا عراقية حمراء	400.300
بطاطا عراقية بيضاء	500.450

مشهد اقتصادي

الاقتصادي
رغم انقطاعات الطرق الؤدية الى الشورجة .. اسواقها تشهد ازدحاما حادا

الاقتصادي
مع اطلاق استراتيجية الفقر الاسبوع الماضي من يغيث هؤلاء ؟؟

الاقتصادي
ارتفعت موازنة القطاع الصحي والادوية المزمنة غائبة!

الاقتصادي
التروة السمكية تشهد انحسارا واضحا

الاقتصادي | العدد (1702) السنة السابعة - الثلاثاء (19) كانون الثاني 2010

أهمية تطوير القطاع السياحي في الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر الدخل القومي

■ باسم جميل انطون×

تعد السياحة إحدى الروافد المهمة لاقتصاديات اي بلد من بلدان العالم، خاصة الدول التي لا تملك مصادر دخل طبيعية او ثروات معدنية او صناعية إضافة لكونها رافداً مساعداً للدول التي لها دخول أخرى وخير دليل على ذلك دول الخليج ودبي خير مثال على ذلك، إضافة الى كونها قد لا تحتاج الى استثمارات كبيرة خاصة بها بل هي جزء من عملية النموالتي تحصل في البلد من تطوير البنى التحتية لكل دولة كالكهرباء، والمواصلات، والاتصالات ومشاريع المياه وغيرها.

فهي توفر موارد مالية إضافية للدول وتحسن موازين مدفوعاتها، كما تعمل على حل الكثير من المعضلات الاقتصادية لأي بلد كتشغيل الأيدي العاملة العاطلة فهي تشغل أيدي عاملة واسعة كونها تعتمد على العمل اليدوي، إضافة الى نشرها الثقافة والوعي لأي بلد وتبادل الثقافات بين الشعوب والأمم.

وتشير تقارير منظمة السياحة الدولية بتأثر النمو السياحي عامة بالنمو الاقتصادي في العالم اجمع فعند حصول انتعاش اقتصادي ونمو الدخول الوطنية تنعكس ايجابياً على دخل العائلة وبالتالي على النشاط السياحي كما حصل في الربع الأول من عام ٢٠٠٨، وينشط القطاع السياحي ويبدأ بالنمو ويزداد عدد السياح والعكس بالعكس عندما يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي تبدأ حركة السياح بالانخفاض وخير دليل على ذلك تأثيرات الأزمة المالية العالمية الحالية حيث سرعان ما انخفض النشاط السياحي في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٨.

وربما اليوم نحن في العراق بما نمتلكه من إمكانات ومكامن سياحية متعددة أحوج الى تنويع اقتصادنا الأحادي الجانب المعتمد على الريع النفطي وما يشكله ذلك من مخاطر على مصادر دخلنا القومي الذي تتلاعب به الأزمات المتواصلة للنظام الرأسمالي العالمي.

فالعراق يمتلك مكامن سياحية تفوق كثير من دول الجوار التي تحقق دخولاً كبيرة من القطاع السياحي، فعلى سبيل المثال حصل نمو في القطاع السياحي لعام ٢٠٠٧ في العالم حيث بلغ عدد السياح في العالم اكثر من (٩٠٣) ملايين سائح محققةً دخلاً يتجاوز (٨٥٦) مليار دولار فاق أي رقم خلال الـ (٢٥) سنة الاخيرة وكان لتركيا حصة كبيرة فيها حيث فاق عدد السياح فيها (١٨) مليون سائح، حقق لها موارد تقرب من (٢٤) مليار دولار أضيفت الى الدخل القومي التركي كما تحققت أرقام قريبة من ذلك في دول المغرب العربي.

ان العراق الذي يمتلك مكامن سياحية متعددة في مقدمتها السياحة الدينية من مراقد الأنبياء والأئمة والأديرة والكنائس إضافة الى امتلاكه مناطق آثارية واسعة ابتداءً من حضارة السومريين والآشوريين والبابليين والمتجسدة في حضارة وادي الرافدين، يضاف لها السياحة الترفيهية التي يمتلك العراق مكامن ومناطق جميلة تمتد من اقصى جبال كردستان وبحيراته انتهاءً باهوار الجنوب الخلابة التي يندر ان تجد شبيهها في كل العالم، اما السياحة الصحية والعلاجية بمناطق الموصل وحمام العليل المشهورة بعيونها الكبيريتية خير دليل على ذلك يضاف الى ذلك سياحة الصيد سواء كانت المائية على البحيرات العشرة المتوزعة في جميع أنحاء العراق او سياحة الصيد في البراري والصحاري التي يعشقها سكان الخليج.

كما يمكن الإفادة من أحياء كثير من الصناعات التقليدية الشعبية خاصة صناعة الجلود وصناعات البردي في الجنوب وأنواع من السيراميك والخزف.

وخير دليل على اهتمام شعبنا بالسياحة لمجرد ان فتحت كردستان أبوابها عبر الشركات السياحية الى المواطنين انهالت أفواج من السائحين من بغداد ومحافظات الجنوب مفضلين هذه المناطق على السفر الى دول الجوار ما يدعو الى الفخر والاعتزاز وفي الوقت نفسه يعمل على تشجيع القطاع السياحي في كردستان العراق والى الاهتمام بتطوير المرافق السياحية في المنطقة إضافة الى تنويع وسائل الترفيه بما يعمل على اجتذاب السائح العراقي الى المنطقة والبقاء لفترات اطول.

وعليه من الواجب على الحكومة ان تعمل على الاهتمام بهذا القطاع وإعطائه الأهمية الخاصة بسب تخلفه عن دول العالم الأخرى وتطويره ليكون بمستوى القطاعات الاقتصادية كالصناعة، والزراعة عبر العديد من الإجراءات المهمة التي يمكن تلخيصها بما يلي:

١- إعادة هيكلة هذا القطاع بالشكل الأمثل والإفادة من الخبرات الدولية المتراكمة التي اصبحنا نحن متخلفين عنها بسبب العزلة التي طالت لأكثر من عقدين من الزمن، خاصة وان العراق قد عاد الى منظمة السياحة العالمية وتبوأ مركز نائب الرئيس في المنظمة، وتبدأ هذه العملية بتنمية وتطوير ودعم القطاع الخاص المتمرس في هذا العمل فنحن نحتاج الى ثقافة سياحية، وعي سياحي وأخلاق سياحية في الأساس لنمو هذا العمل وتطويره انطلاقاً من نهج اقتصاد السوق الذي أشار اليه الدستور، ولأجل النهوض بكل هذه المهام لابد من تأسيس جديد عبر قيام وزارة سياحة سيادية مستقلة تأخذ على عاتقها بناء مؤسسات رصينة متخصصة بعيدة عن المحسوبية وتضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

٢- العمل على الإفادة من قانون الاستثمار الجديد رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ من فسح المجال أمام الاستثمارات السياحية المتخصصة سواء كان للمشاريع القائمة من فنادق او منشآت سياحية ام بناء مرافق سياحية جديدة على ان تؤخذ بنظر الحسبان ان يكون للمستثمر السياحي خصوصية تختلف عن بقية أنواع الاستثمارات، فالسياحة هي صناعة من دون دخان ونفط دائم وهي فن وذوق وأخلاق وعلى الحكومة ان تخلق بيئة قانونية استثمارية من دون تعقيد او روتين او أساليب بالية متخلفة تعرقل أقدام المستثمرين الى البلد.

٣- ولأجل النهوض بهذه العملية والمساعدة في حل مشكلة البطالة لابد من وجود قاعدة ثقافية فكرية للعاملين بهذا القطاع وفي مقدمتها التعليم وتنمية الموارد البشرية عبر الاكثار من الكليات والمعاهد السياحية ليس في بغداد وحسب، بل في جميع أنحاء العراق أسوة بالمدارس الصناعية والزراعية واختيار الطلبة في القبول بمستويات لائقة لانها تحتاج من العاملين في هذا القطاع مواصفات خاصة بالمظهر والشكل والتربية والتعامل مع السياح حيث لا يتجاوز عدد العاملين من مخرجات القطاع السياحي من معاهد وكليات اكثر من (٥٪) من الخريجين فقط وهذا يعمل على تدني واقع هذا القطاع، ولابد في هذه الحالة من الإفادة من خبرات الدول التي سبقتنا في هذا المضمار مثل لبنان، تركيا وغيرهما من الدول المتقدمة في هذا المضمار.

٤- ومن أجل الترويج للنشاط السياحي لابد من الاهتمام بالإعلام السياحي والترويج له، ويبدأ ذلك عن طريق توثيق معالمنا السياحية وطبع الدليل السياحي وتوزيع هذه النشرات بالإفادة من السفارات والملحقيات الإعلامية والتجارية المنتشرة في جميع أنحاء العالم، هذه النشرات والبوسترات التي توضح المعالم السياحية في العراق وبطباعة جيدة وألوان زاهية واستخدام الإعلام المرئي والمسموع وعن طريق المعارض والمؤتمرات السياحية المتواصلة في كافة المواسم.

٥- ولأجل السير بالركب السياحي في العالم وتخطي مرحلة التخلف التي عانى منها العراق عبر مراحل الحصار والعزلة العالمية لابد من الإفادة من خبرات العالم وإدخال التقنيات الحديثة في إدارة منشآتنا السياحية ومرافقها من فنادق وغيرها وإدخال منظومة حديثة في ذلك وبناء قواعد بيانات واحصاءات بالطاقة التشغيلية الاستيعابية لمنشآتنا السياحية واستخدام منظومة الانترنت في هذه العملية وتوفير الخرائط التوضيحية خاصة لمناطق الآثار القديمة التي نفتخر بكون بلدنا يمتلك إحدى أهم ركائز الحضارات العالمية، ولابد هنا من التأكيد ثانية على أهمية التعليم الأكاديمي السياحي، وبرغم محاولاتنا المتكررة للعمل على تطوير قطاع الفنادق الرئيسية لإعادة تأهيلها ورفع مستوى الخدمات فيها عن طريق طلب قروض ميسرة من المصارف الحكومية او تخصيص مبالغ من قبل هيئة السياحة وعبر اكثر من ثلاث سنوات الا اننا لم نفلح برغم الوعود العديدة من رئاسة مجلس الوزراء ومكتب نائب رئيس الوزراء، بل استلمنا الوعود فقط التي مضى عليها اكثر من سنتين وعليه سوف نلجأ الى الاستثمار كبديل امثل لغرض تأهيل هذه الفنادق ورفع مستواها بمستوى فنادق خمس نجوم حيث تفتقد بغداد لطاقة إيواء بمستوى خمس نجوم لإيواء الضيوف والمستثمرين القادمين للبلد.

٦- وأخيراً لابد لنا ان نبدأ أولاً بالطريق الأسهل وهو السياحة الداخلية فما نملكه من مناطق سياحية في العديد من مناطق العراق من سياحة دينية في المناطق المقدسة وتحسين الايواء فيها بما يناسب هذه المناطق وكذلك الاهتمام بمناطق الاصطياف في كردستان العراق وتنمية وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في اعمار هذه المناطق وإعادة تأهيل المدن والمجمعات السياحية والمتنزهات المنتشرة في جميع أنحاء العراق، إضافة الى أحياء السياحة في مناطق الاهوار لغرض إجراء التوزيع الجغرافي والاقتصادي لهذا النشاط في أنحاء العراق كافة.

يضاف لذلك ضرورة الاهتمام بالعاصمة بغداد لما عانته من ضغوط وإرهاب تماشياً مع خطة إعادة فرض القانون في بغداد والاستقرار الأمني، وما عملية تطوير شارع ابي نؤاس ومتنزه الزوراء ومهرجانات المدى المتواصلة إلا دليل وشاهد كبير على ذلك وقد أثبتت الأيام الماضية في فترة عيد الفطر المبارك من أقدام اكثر من ثلاثة ملايين مواطن عراقي على الخروج من دورهم مع أطفالهم الى المتنزهات الا دليل على اهتمام المواطن العراقي بالسياحة الداخلية وتحدي كل الظروف الصعبة.

× خبير اقتصادي
رئيس مجلس إدارة فندق بابل

مأزق الصناعة العراقية والتعريفة الكمركية

على هامش ندوة طاولة المدى الاقتصادي ١٤/١٢/٢٠٠٩ – فندق بابل

■ علي محمود الفكيكي×

تعاني الصناعة العراقية من كساد منتجاتها وإعراض المستهلكين عنها وتوقف معاملها، وكثيرا" ما يعزو ذلك الى العمل بقرار الحاكم الأمريكي (بريمر)، بتعطيل العمل بقانون التعريفة الكمركية، وتحرير الاستيراد ورفع القيود عنه، وانفتاح السوق العراقية أمام الاستيرادات الخارجية وما اشتمل عليه من تدفق للسلع والمواد، فصار عدد من المهتمين بأمور الاقتصاد والصناعة ينادون بالعودة الى السياسات التجارية التي سادت في العراق في فترة الخمسينيات – السبعينيات من القرن الماضي، وهي سياسات الحماية الكمية والسعرية، وتقييد الاستيراد وما يتصل بذلك من إجراءات، وضمن ذلك المطالبة بإلغاء قانون (بريمر)، وتفعيل قانون التعريفة الكمركية السابق والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

إن إلغاء (قانون بريمر) والعودة الى قانون التعريفة الكمركية يعني العودة الى الضرائب الكمركية غير المبررة التي فرضت على سلع هي من ضرورات حياة الناس اليومية ومن هذه السلع ورسومها الكمركية : المكنسة الكهربائية ٧٠٪ من القيمة، مروحة كهربائية ٣٠٪، غسالات ملابس منزلية ٨٠ ٪، ثلاجات ٥٠٪، مكيفات هواء ٥٠ – ٨٠٪، مكوى كهربائي ٥٠٪، سيارات مرسدس صالون وستيشن ٣٠٠٪ من القيمة واصلة الى ساحة الكمرك.

ان الحكومات السابقة قد فرضت هذه الضرائب كون رجالها كانوا يرون ان هذه السلع وامثالها ليست من ضرورات الحياة اليومية للناس فيما كانوا هم يرونها لأنفسهم ضرورة لا يستطيعون العيش من دونها، اما الضريبة الكمركية على سيارات مرسدس الصالون والستيشن وهي ٣٠٠٪ فانها فرضت في زمن المتاجرة بالشعارات السياسية الوطنية والقومية، فأشيع ان فرض تلك الضريبة جاء ردا" على تعويضات ألمانيا النقدية لإسرائيل عن المحرقة النازية، والحقيقة كان هناك عامل آخر وراء فرض تلك الضريبة، وهو ان مسؤولي ذلك الزمن لم يكن يروق لهم ان يروا غيرهم من الناس يركب ما يماثل مركوبهم فكانوا يريدون ان يتميزوا عن الناس في كل شيء، بما في ذلك المركب البهي.

يقول الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام): "خلقتم لزمان وخلق أبناؤكم لزمان غير زمانكم " توضيحا" بان الزمن هو الذي يقود العقل، وليس بالضرورة ان ما كان صحيحا" بالأمس يكون كذلك اليوم.

حقا" ان قانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل (وتعديلاته) بات شيئا" من الماضي في كل محتوياته، فالدنيا اليوم تحفل بمتغيرات ومفاهيم غير التي كانت في عقود وسني النصف الثاني من القرن العشرين، والزمن يتغير ليس فقط بسرعة وانما بتسارع والتسارع لغة واصطلاحا" هو غير السرعة.

ان الصناعة العراقية والسوق العراقية، ليست وحدها في الانفتاح للعالم اليوم، فمثلا" ليست هناك أسواق كأسواق بلدان شبه جزيرة العرب في الانفتاح على العالم والتجارة الخارجية، بل ان الاستيراد في الإمارات العربية المتحدة (مثلا") محرر من إجازات الاستيراد، بعكس ما نجده في العراق حيث الاستيراد مشروط بالحصول على إجازة الاستيراد وما تتطلبه من شروط وتعقيدات، بل ان عملية الاستيراد في الإمارات العربية لا تمر بأكثر من ثلاثة تواقيع حكومية، مقارنة بنحو اربع وسبعين توقيعاً حكومياً في العراق، فالاستيراد في العراق اكثر تعقيدا" وصعوبة بكثير من غيره من البلدان، وعملية الإخراج الكمركي في الإمارات لا تستغرق اكثر من ساعة مقارنة بيوم او أيام في العراق.

يذكر في هذه المناسبة ان عملية الإخراج الكمركي في سنغافورة لا تستغرق اكثر من ربع ساعة، فبلدان شبه جزيرة العرب لا يضاهيها العراق في الانفتاح، وكذلك بلدان جنوب شرق آسيا (بلدان نمور آسيا) فكلها منفتحة تجاريا"، مع ذلك نجد صناعات فيها مزدهرة وتشغل منتجاتها مكانا" في رفوف متاجر العراق وغير العراق وفي رفوف متاجر بلدانها.

يقال إن التشخيص الناجح هو نصف العلاج، ومن ثم فان الخطوة الأولى لمعالجة مأزق الصناعة في بلادنا هو التشخيص الصحيح لعوامل هذا المأزق.

إن مأزق الصناعة العراقية ليس في انكشاف اسواقها المحلية امام المنتجات المستوردة، وليس في التدفق الكبير لهذه الأخيرة اليها، وانما في ضعف موقفها التنافسي في السوق المحلية وفي الاسواق الخارجية. وضعف الموقف التنافسي هذا ناشئ عن ارتفاع تكاليف الإنتاج وإخفاق النوعية وافتقاد مقومات النجاح والتطور الأخرى، ومن ثم فاذا عالجنا الموقف بالعودة الى سياسات الحماية لسني الستينيات والسبعينيات نكون كمن يعالج مرضا" خبيثا" بالأسبرين والمسكنات!

إن سعر قنينة ماء صحي أردني واصلة الى ساحة الكمارك العراقية تقل بنسبة ٢٠٪ عن سعر مثيلتها العراقية (مطروحة ساحة المعمل العراقي). وهذا مثل لحالة من حالات ضعف الموقف التنافسي (عامل الكلفة) ولا يتمتع أي من المعامل العراقية بشهادة النوعية العالمية (ايزو)، بل حتى معامل تصنيع وتعبئة وتوظيب التمور وهي اكثر الصناعات العراقية عراقة لا يوجد فيها معمل يتمتع بشهادة النوعية العالمية.

إن صناعتنا بقطاعيها الحكومي والأهلي نشأت في نصف القرن الماضي معتمدة على الدولة ومساعداتها في كل شيء ومن ذلك توفير الحماية الكمركية الشاملة والجزئية، الكمية والسعرية وأنواع القيود التجارية، ودعم اسعار المدخلات وأسعار الصرف المغالى فيها للعملة المحلية، واسعار الفائدة غير الحقيقية والتسعير الإلزامي، وتحديد عدد التراخيص في الصناعة الواحدة واحتكار المعامل الحكومية لفروع إنتاج نوعية عدة وجعلها تلك الفروع النوعية وقفا" على تلك المعامل ابتغاء تحصينها ضد منافسة القطاع الخاص لها وتغطية لفشلها.

ولكن بعد قرابة نصف قرن من جهود الحماية والمساعدة والتنظيم الحكومي الفاشل المذكور فان الخصائص العامة لأوضاع الصناعة العراقية تمثلت بالآتي: مشروعات حكومية خاسرة لا ينفع معها علاج غير التخلص منها بالبيع، وبيروقراطية معقدة تتضمن الكثير من القوانين والتشريعات، وكثير من القيود الإدارية التي تمنع فرص التقدم وتقمع سرعة الاستجابة، وإدارات اقتصادية ومالية حكومية وخاصة تستنفد الوقت والجهود، وإدمان لدى إدارات المعامل الحكومية والخاصة على مساعدات الدولة والحماية، ونوعيات انتاج تخفق في تحقيق الوفاء بمتطلبات المستهلك الوظيفية والشكلية، وتعجز عن اللحاق بالتجدد في مطالب السوق وتجزؤ الطلب (Demand Segmentation)، الذي ينتشر في العالم في الوقت الحاضر، ورتابة ومحدودية عدد الأنماط والأنواع للمنتج الواحد، وتقادم المعامل وانعدام عملية التجديد التقني، وانعدام اعمال البحث والتطوير، وانعدام القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية من حيث السعر والنوعية، وضعف التشابك الصناعي المحلي، وتخلف كمي ونوعي واداري وإنتاجي، في أوضاع الصناعات الجانبية المغذية بالأجزاء والمدخلات وفقدان خاصية الإدامة (Sustainability)، وهذا غيض من فيض ما نتج عن الأخذ بتلك السياسات.

كما سبق بيانه فقد فشلت سياسات التنمية السابقة ووسائلها في تطوير القدرات التنافسية المحلية في الداخل والخارج، حيث ان نظام الحماية وتقييد عدد التراخيص وسعر الصرف المغالى فيه للعملة الوطنية، قد دفع المنظمين في القطاعين الخاص والعام الى التواكل والاعتماد على الدولة في استمرار مشروعاتهم، كما ساهم في ترويج النشاطات الصناعية الريعية، ومن ثم لا مناص اليوم من الانتقال الى علاقة تروج المنافسة والتسابق.

ان ما نوصي به لبناء كيان صناعي واقتصادي سليم للعراق والخروج من المأزق الحالي هو الاخذ بتجربة بلدان جنوب شرق آسيا (النمور الأربعة).

ان اول خطوة سارت عليها النمور الأربعة الآسيوية هي إهمالها لنصائح الاقتصاديين الأكاديميين الغربيين الذين نصحوا بالتخطيط المركزي للإنتاج، واستعمال البدائل والتقشف، ووضع الحواجز أمام الاستيراد من الخارج، ومنع مشاركة الأجانب في رأس المال، وتخطيطاً لتراخيص دخول الصناعة وحماية الدولة لها، لقد رفضت النمور الآسيوية هذه النصائح وطبقت خمسة مبادئ كانت هي أساس تقدمها وهي:

١- بناء التقدم على أساس المنافسة في السوق وان الملكية الخاصة والأسعار الحرة المتغيرة يخلقان الحافز للإنتاج.

٢- عدم تحميل الدولة أعباء اقتصادية كبيرة.

٣- الاستثمار في الموارد البشرية (التعليم، الصحة... الخ).

٤- رفض الأخذ بحماية الصناعات الوليدة.

٥- تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية والمحلية وترويج المشاركات المحلية – الأجنبية

٦- اعتبار ان التصدير هو المحرك الأساسي للتنمية.

٧- إتباع سياسات اقتصادية كلية ناجحة وضبط التضخم ووضع أسعار فائدة واقعية.

اما العودة الى الحماية وتخطيط الاستيراد وأسعار ونظام التعريفات الكمركية السابقة، ففي ذلك عودة الى السياسات التجارية لعقد الستينيات والسبعينيات التي أكل الدهر عليها وشرب وأدخلت صناعاتنا في مأزقها الحالي.

× خبير اقتصادي

الاقتصادي | العدد (1702) السنة السابعة - الثلاثاء (19) كانون الثاني 2010

ضمان الأجهزة الكهربائية حقيقة أم كمين لإيقاع المستهلك؟

■ استطلاع / حسن ناصر

تباينت آراء المواطنين بشأن شراء السلع والأجهزة الكهربائية في ظل غياب الرقابة والسيطرة النوعية في وقت تشهد الأسواق المحلية ظاهرة الإغراق السلعي من دون ضوابط رادعة ومنظمة لها.

(المدى الاقتصادي) تجولت في الأسواق واستطلعت آراء المواطنين وأصحاب المحال التجارية والمختصين لمعرفة ردود افعالهم بخصوص هذه الظاهرة.

صاحب محال السماء الزرقاء مصطفى الفتلاوي قال: ما زال هدف التاجر وشغله الشاغل وللأسف هو الربح المادي السريع ومهما كان السبب هذه المشكلة لم تحل بصورة صحيحة بل العكس تفاقمت مع مرور الزمن وتعقدت اكثر بعد الأحداث الأخيرة التي عاشها العراق فهناك تجار تمكنوا من استغلال هذه الظروف والعمل بقاعدة الربح السريع، حيث تم استيراد أجهزة كهربائية كبيرة جداً ومن مناشئ مختلفة وغير معروفة الا ان شكلها الخارجي مثير ومرغوب ويحمل جمالية حيث لا كمارك ولا قانون الرقابة والسيطرة النوعية الامر الذي جعل الكثير من التجار يتاجرون بهذه الاعمال التجارية وبشكل سريع متحدين الزمن والدولة ومستغلين الظروف الأمنية التي مر بها البلد حيث لا يفكرون الا بجني الأرباح السريعة وربما غير المشروعة على حساب المواطن وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي والانفتاح الذي شهده العراق بعد سنين من حالات التدهور وعلى جميع المستويات فانه لم يحقق طموح اغلب أبناء الشعب العراقي في ظل غياب او ضعف عمل الأجهزة الرقابية فالكثير من الأجهزة الكهربائية تظهر عاطلة بعد فتحها من الكارتون مباشرة الامر الذي يجعلنا في موقف لا يحسد عليه ويضعنا في إحراج كبير مع الزبائن والذين غالبا ما يكونون من الأصدقاء والمعارف، وللأسف الشديد تتكرر هذه الحالات لأكثر من مرة وباكثر من جهاز كهربائي.

اما صاحب محال النور التجارية للأجهزة الكهربائية انور حمد البياتي فيقول:

– بصراحة أتعرض للإحراج عندما أسأل عن افضل ماركة لجهاز يريدون شراءه؟ فليس هنالك من نوعية جيدة، لان الكثير من العلامات التجارية المشهورة والمعروفة والتي اختيرت جودتها وكفاءتها ولها باع طويل في عالم الاجهزة الكهربائية والضمانات والمنتجات دفعت ببعض المنتجين القيام بتزويد العلامات التجارية المشهورة لها لتقليد بدائل اقل جودة مع ضمانات يتفاجأ بها المستهلك وللأسف الشديد اغلب الماركات والموديلات المعروضة والموجودة في الأسواق غير معروفة واغلبها ماركات تجارية (صينية ويابانية تقليد وكورية وتايلندية) وغيرها والمواطن العراقي يشجع الماركة اليابانية ومهما كان سعرها ونوعها فعلى سبيل المثال ماركات معروفة وجيدة وضماناتها أكيدة كما انها تتمتع بنجاح كبير جداً لدى المواطنين ولفترة طويلة وما زالت البيوت العراقية تفتخر بها لما تحمل من قوة وضمان ومتانة فهي لا تعطل بالمرة ومشهورة ولها كفاءة عالية بالأداء والمتانة.

المواطن (احمد علي) كاسب يقول : كل ما موجود في الأسواق حالياً هو عبارة عن أجهزة كهربائية ذات ماركات تجارية لكنها غير معروفة ومن الصعب الحكم عليها لكن انا اشتريت اكثر من جهاز كهربائي يعمل بصورة صحيحة ولا توجد أي مشكلة بشأن هذا الموضوع، كما أحب ان أشير الى حالة مهمة جدا وهي يجب على المستهلك الاحتفاظ بالوصولات لانها الضمان الوحيد والأكيد لحماية الأجهزة من كل العطلات فهناك ضمان يصل الى (٥) سنوات وهذا امر جيد جداً وهي مدة ليست بالقصيرة ولكن هذا الكلام يتعارض مع رأي المواطن (محمد ستار) موظف في وزارة العمل حيث يقول: اشتريت في إحدى المرات مجمدة وفيها ضمان لمدة عامين ومن باب الصدفة كان الاتوماتيك عاطلاً وعندما ذهبت الى مقر الشركة صاحبة الضمان جرى فحصها وتم تنظيم الاوتوماتيك لكنه عاود العمل بصورة غير منتظمة وعندما حاولت إصلاحها في نفس الشركة او بالأحرى تبديل الاوتوماتيك رفضت الشركة بعذر ان الضمان للأجهزة الكهربائية لمرة واحدة فقط واننا غير ملزمين بالعطلات المتكررة.

اما السيدة (بتول حسني) مهندسة فتقول: عملية شراء الاجهزة الكهربائية مهما كان نوعها ومحلية حظ ليس الا!! وبعبارة اخرى يمكن القول (انت وربك يا موسى) فمن الممكن ان تشتري جهازاً كهربائياً ومهماً كان نوعه يعمل لديك طول العمل ومن دونٍ عطلات تذكر ومن الممكن ان تشتري جهازاً كهربائياً آخر من النوعية الفاخرة والجيدة وذات الماركة العالمية فتجده عاطلاً! وهو في الكارتون او الفلينة وهذه ليست مصادفة تحدث بل لاكثر من مرة ولأكثر من مواطن.

الأجهزة الكهربائية بصراحة ليس لها ضمان حقيقي ماذا تعمل والأجهزة غير صالحة للعمل وماذا نقول عن جهاز يعمل منذ خمس سنوات متتالية وربما اكثر؟ المسألة هنا مسألة حظ ليس الا.

التشريعات وحماية المستهلك:

الخبير الاقتصادي وليد عبد المحسن يؤكد ان المسألة هذه تتعلق بالثقة التي يجب ان تكون متبادلة بين المنتج والمستهلك، فهي يفترض ان تكمن في التعاون بين الطرفين كما يجب على جميع التجار العمل على دخول البضائع والأجهزة الكهربائية الجديدة والجيدة وعدم جلب البضائع الرديئة.

ويرى عبد المحسن ان الكثير من البضائع عليها ماركات عالمية الا انها خاضعة الى الغش الصناعي المتعمد في اكثر الأحيان وبهدف الربح المادي السريع وعلى حساب المستهلك وعليه فاننا نؤكد على استيراد الأجهزة عن طريق الدولة وان يتم الاستيراد وفق الضوابط والأسس المتفق عليها ولا بأس من الاستيراد من قبل التجار شريطة وفق الجودة والنوعية الفاخرة مع وضع شروط استيراد البضائع وعدم دخول اي بضاعة ومهما كانت ماركتها ومنشأها الا بعد خضوعها لجهاز السيطرة النوعية فضلا عن اعادة النظر في القوانين والتشريعات الصادرة ولاسيما في العقوبات والغرامات التي توضع على جميع المخالفين لشروط الاستيراد وفي ما يتعلق بحماية حقوق المستهلك وقانون التقييس والسيطرة النوعية وقانون تنظيم التجارة وقانون الصحة العامة.

ونرى انه قبل كل شيء الحاكم الأول والأخير في نفوس التجار كل التجار العاملين في قطاع التجارة والصناعة والاستيراد هو الوازع الوطني، حيث يجب ان يستخدموا أفضل البضائع التي يجب ان تكون جيدة وذات ماركات عالمية مشهورة وذات سمعة مشرفة وعالية الجودة في العمل ويجب ان تكون أسواقنا عامرة بكل منتج جيد منطلقين من حقيقة مفادها ان دخول البضائع الاقتصادية ذات النوعية الرديئة يعني الحاق الضرر في الاقتصاد العراقي الوطني.

تاريخ الإفلاس حول العالم..

البنوك الأمريكية مثالاً

■ إعداد / كريم محمد حسين

شكل إفلاس بنك ليمان براذرز الأمريكي الذي كان الشرارة أسوأ أزمة اقتصادية يعيشها العالم، بعد الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، ويتضح أن (ليمان) كان ضمن سلسلة إفلاسات عظمى في الاقتصاد العالمي، استحوذت المؤسسات الأمريكية على الحصة الكبرى منها. في صباح يوم الخامس عشر من أيلول ٢٠٠٨، تم الإعلان رسميا عن انهيار (ليمان براذرز) في حين كانت أصوله قبل الإفلاس تبلغ ٦٣٩ مليار دولار، لكن هذه الأصول كانت قيد الحجز أو انهارت قيمها مع توسعه في سوق الدين العقاري على وجه التحديد في أمريكا وأوروبا.

قبلها بثلاثة أعوام وفي السابع عشر من تشرين الأول ٢٠٠٥ تم إعلان إفلاس شركة ريفكو للخدمات المالية، والتي كانت تبلغ أصولها في ذلك الوقت ٣٣ مليار دولار.

قطاع الاتصالات كان حاضرا في تاريخ الإفلاسات، حيث تم في الحادي والعشرين من تموز ٢٠٠٢ الإفلاس الشهير لشركة (وورلد كوم للاتصالات)، والتي عرفت بأزمة (دوت كوم)، كانت أصول الشركة في حينها تبلغ ١٠٤ مليارات دولار.

وفي قطاع الخدمات المالية أيضا، شهد الثامن عشر من كانون الأول ٢٠٠٢ إفلاس شركة كونسيكو للخدمات المالية والتي كانت تبلغ أصولها ٦١ مليار دولار.

وخلال العام الماضي ٢٠٠٩ فقط، أغلقت أمريكا ١٤٠ مصرفا حيث كان آخر الانهيارات في أيلول الماضي بحصة ستة مصارف، بينها (امتراست بنك) في شمال الولايات المتحدة وهو رابع أكبر مصرف أمريكي ينهار خلال العام الماضي. ومن المتوقع أن تواصل البنوك الصغيرة الإخفاق بوتيرة مرتفعة حتى عام ٢٠١٠. وقالت الهيئة الاتحادية لتأمين الودائع التي تحمي الحسابات المصرفية إن انتعاش صناعة البنوك سيتخلف عن الاقتصاد العام.

وأوضحت هيئة تنظيمية حكومية في الولايات المتحدة إن عدد البنوك الأمريكية المعرضة للانهيار زاد إلى أعلى مستوى في ١٦ عاما، في مؤشر على استمرار أسوأ أزمة مالية تتعرض لها البلاد منذ عقود. وقالت شركة التأمين على الودائع الاتحادية ، (إف دي آي سي)، التي تضمن الودائع الادخارية فيما يقرب من ٨٢٠٠ بنك في أنحاء الولايات المتحدة إن هناك ٥٥٢ بنكا في قائمتها (للبنوك التي تواجه مشاكل) بنهاية أيلول الماضي ودفع إفلاس أكثر من ١٠٠ بنك، معظمها ذات نشاط صغير، منذ بداية العام الجاري المؤسسة إلى تسجيل ثاني خسائر لها على الإطلاق. وتكبدت المؤسسة، التي تقوم بجمع رسوم تأمينية من أعضائها، خسائر بلغت قيمتها ٨,٢ مليار دولار بنهاية أيلول الماضي.

وأجبرت الخسائر بالفعل المؤسسة على الإعلان أنها ستجمع رسوما مقدما لثلاث سنوات على أمل أن تجمع نحو ٤٥ مليار دولار من أجل ضمان عدم إخفاق مزيد من البنوك كما هو متوقع في العام المقبل. كان القطاع المالي الأمريكي قد استقر إلى حد ما منذ أن شارف على الانهيار عند نهاية العام الماضي، ورغم ذلك سجلت مؤسسة التأمين على الودائع الاتحادية إعلان ٥٠ بنكا إفلاسها في الربع الثالث في أكبر عدد منذ عام ١٩٩٠.

معلوم أن قمة مجموعة العشرين الثالثة التي انعقدت في بيتسبيرج في أمريكا في الخامس والعشرين من أيلول الماضي، شددت على أن تبدأ البنوك العالمية بدءاً من مطلع ٢٠١٣ تطبيق قواعد جديدة لتحسين وضع وحجم رأسمال البنوك، وسينطوي القرار على توجيه البنوك – خاصة التي تتوسع في المخاطر – على الاحتفاظ بأموال وفق نسب محددة من إجمالي أصولها، وذلك بهدف خفض مخاطرها واحتمال تعرضها للإفلاس في حال تعثر المقترضين، كما حدث عند اندلاع الأزمة المالية العالمية نهاية ٢٠٠٨.

وقال بيان صدر عن القمة (إذا تحركنا معا، فستكون هناك قواعد أشد صرامة للمؤسسات المالية بالنسبة للمخاطرة والحوكمة التي تربط المكافآت والأجور بالأداء في المدى البعيد وشفافية أكثر في العمليات).

وتابعت أنه ينبغي للبنوك الاحتفاظ بجزء أكبر من أرباحها لدعم الإقراض عند الضرورة، وذكرت مسودة البيان الختامي (ندعو البنوك إلى الاحتفاظ بنسبة أكبر من الأرباح الحالية لتعزيز رأس المال عن الضرورة لدعم الإقراض).

وأيدت الولايات المتحدة التي انطلقت منها أزمة الائتمان، تطبيق القواعد البنكية الصارمة التي تتضمنها اتفاقية (بازل ٢) بشأن رأس المال الأساسي للبنوك وذلك في موعد أقصاه عام ٢٠١١، وتسري قواعد هذه الاتفاقية في ألمانيا وغيرها من دول أوروبا منذ عام ٢٠٠٧.

ويعلق مؤيدو الاتفاقية الآمال عليها في تعزيز عنصر الأمان والاستقرار في النظام المالي العالمي وتعزيز مبدأ حرية المنافسة وتساوي الفرص وحصر مخاطر الاستثمارات البنكية بشكل أفضل.

لكن ماذا بشأن بنوك آسيا؟ تشير تقارير إلى أنه في الوقت الذي واجهت فيه الولايات المتحدة وأوروبا في عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ أسوأ معضلة مالية منذ عشرات السنين فإن الأنظمة البنكية الآسيوية تحملت العاصفة من دون الحاجة إلى أي برنامج إنقاذ كبير حتى اليوم. ففي أعقاب أزمة عام ١٩٩٧ التي تركت عديدا من الحكومات الآسيوية في حالة إفلاس مع تعثر المؤسسات المالية وانهيار العملات المحلية، فإن المنطقة كان عليها أن تعتمد بشكل كبير على الصادرات لإعادة بناء اقتصاداتها.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

□أحوال شخصية

في القانون الحديث يطلق الاصطلاح على معنيين:

الأول: القوانين او القواعد القانونية التي تحكم وضع الأشخاص، أي علاقات الأسرة وأهلية الأشخاص وجنسياتهم.

الثاني: علاقات الأسرة والأهلية والجنسية نفسها باعتبار ان هذه الموضوعات تتعلق بالمسائل الشخصية، وتمييزاً لها عن الروابط والعلاقات المالية التي يطلق عليها اسم اصطلاح الأحوال العينية، او المسائل العينية وفي بعض البلدان العربية يأخذ اصطلاح الأحوال الشخصية معنى أضيق من ذلك، اذ يطلق على القوانين التي تحكم الأسرة مثل الزواج والطلاق.

□الأحوال المدنية

الأحوال المدنية هي الأحوال التي تتعلق بالأموال ولا تبحث في الأشخاص إلا تبعا لذلك بخلاف الأحوال الشخصية التي تتناول أحوال الأفراد الشخصية في قضايا الزواج والبنوة والاسم ومحل الإقامة والأهلية، ولا تطبق الأحوال المدنية خارج البلاد، لكنها تسري على جميع المقيمين فيها.

□أهلية الوجوب

يعرف الأصوليون أهلية الحقوق المشروعة له او عليه ويعرفها فقهاء القانون المدني الوضعي بانها صلاحية الشخص ليكون له حقوق وعليه التزامات وأهلية الوجوب بالمعنى المتقدم هي وصف في الشخص الذي يأخذه القانون بنظر الاعتبار، وهو اما ان يكون طبيعيا او معنوياً، فالشخص الطبيعي هو الإنسان والشخص المعنوي يقال له أيضا شخص حكمي او اعتباري، فهو، اما ان يكون مجموعة من الأشخاص يهدفون الى تحقيق غاية معينة وقد أصبح لهذه المجموعة ذمة مالية مستقلة عن ذمم الأشخاص المكونين لها، كالشركات والجمعيات، او ان يكون مجموعة من الأموال مخصصة لغاية معينة، كالأوقاف والمؤسسات.

□أهمية الأداء

هي صلاحية الشخص لاستعمال الحقوق التي يتمتع بها، وبعبارة أخرى هي صلاحية الشخص لإنشاء التصرفات القولية على وجه يعتد به شرعا. وبلغة القانون المدني الوضعي هي صلاحية الشخص لصدور العمل القانوني منه على وجه يعتد به شرعا وبهذا تختلف أهلية الأداء عن أهلية الوجوب وأهلية الوجوب هي صلاحية الشخص لثبوت الحقوق له وعليه، اما أهلية الأداء فهي صلاحية لاستعمال الحقوق التي يتمتع بها.

ويترتب على ذلك إمكان تمتع الشخص بأهلية الوجوب فقط او بكلتا الأهليتين فإذا كان باستطاعته استعمال الحقوق التي يتمتع بها فقد توافرت له كل من أهلية الوجوب وأهلية الأداء واذا لم يكن باستطاعته استعمال هذه الحقوق فانه يتمتع بأهلية الوجوب من دون أهلية الأداء.

□الشخص المعنوي

يطلق تعبير الشخص المعنوي او الاعتباري على الكثير من الأجهزة والمؤسسات العامة التي يمنحها القانون شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة بالشروط التي يحددها مثل الدولة والإدارات والمنشآت العامة والمحافظات والبلديات والقوى والطوائف الدينية والشركات التجارية والمدنية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات وغير ذلك. ويكون لكل شخص معنوي ممثل يعبر عن إرادته، ويتمتع الشخص المعنوي بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازماً لصفة الشخص الطبيعي وله ذمة مستقلة وعنده أهلية الأداء في الحدود التي يبينها عقد إنشائه وله حق التفاوض وله موطن هو المكان الذي يوجد له مركز إدارته.

الاقتصادي | العدد (1702) السنة السابعة - الثلاثاء (19) كانون الثاني 2010

سوق الأسهم المالية

(١٦)

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

الفصل الثالث

تعرّف الأسهم على انها الاوراق المالية التي تمثل من يدعي ملكيتها و ان حائز الأسهم هو المالك الجزئي للشركة ويمثل السهم الملكية النسبية للعمل و المتاجرة. و تعطي المساهمة في سهم ما الحق لحائز السهم بأن يشارك نسبياً في إرباح العمل والتجارة وفي حال التصفية فأن النسبة يتم حسابها من قيمة الاصول التجارية التي تفيض خصومها وثمة طريقتان للنظر الى حقوق الملكية الأولى فيها يتسلم مالك السهم حصة نسبية من الارباح و يقع عليه جزء نسبي من عبء الخسارة و الطريقة الثانية تظهر عندما تصفي عمليات المتاجرة نفسها او عند عمليات بيع التصفية ففي هذه الحالة يحصل حائز السهم على حصة نسبية من اي فائض قيمة الاصول المالية و التي تفوق الخصوم التي تم سدادها.و ان حصةً في سهمٍ عادي تعطي كذلك الحق لمالك السهم لان يصوت في انتخاب مجلس الإدارة. و لان مجلس الإدارة يلعب دورا فعالا في التأكد من جميع حقوق حائز الأسهم معروفة و مميزة الى اقصى حد و بهذا فأن الأسهم يمكن ان تعد على انها اتفاقية تعاقدية بين طرفين، الطرف الذي سيستثمر في الشركة و الشركة نفسها.

ان رغبة المستثمر في التخلي عن اموال السهم تمثل التوقعات التي تقول ان حائز السهم سيتلقى بعض المدفوعات المستقبلية والتي تفوق قيمتها سعر السهم الذي تخلى عنه ان هذا المحصول المتوقع لا يمكن ان يفوق عن سعر الاصل المالي في اي مكان اخر و من جانب اخر فأن الشركة في حاجة الى الاموال الجديدة القادمة من المستثمرين عند إصدار السهم المالي لذا فأن الشركة او المؤسسة ترغب في ان تعطي بعض الملكية على الاقل للمستثمرين وذلك في سبيل الحصول على الأموال التي هي بحاجة لها و بهذا فأن السهم في واقع الامر هو الاوراق المالية التي تمثل ادعاء الملكية. و تعد الحماية التي توفرها هيكلية الشركة من المفاهيم المهمة لأدعاء الملكية و ان لدى حائز السهم خصومات محددة و يعني ذلك خسارة ممكنة لحائز السهم هو استثمار المستثمر الاصلي. فأذا وُجِدت الشركة في حالة من الاهمال او الفشل في تطبيق بعض الاساليب الشرعية فأن حائز السهم لا يمكن ان يُطالبُ بكمية من المال غير الكمية التي استثمر بها في الاصل، و ذلك لان السهم يمكن النظر اليه من جوانب مهمة من جانب الشركة و من جانب المستثمر و من المفيد تفحص هذه الجوانب و بتمعن فمن جانب الشركة: لماذا لا تلزم الشركة نفسها في إصدار الاوراق المالية المشتركة؟ وما العوامل التي تقيس حجم إصدار السهم؟ و من جانب المستثمر: فلماذا يتخلى المستثمر عن الاموال لاجل ادعاء نسبي في تجارة او مداولة ما؟ و ستنفحص الوسائل المختلفة التي تُمكن المستثمر الحصول على الأموال من خلال امتلاك سهم ما.

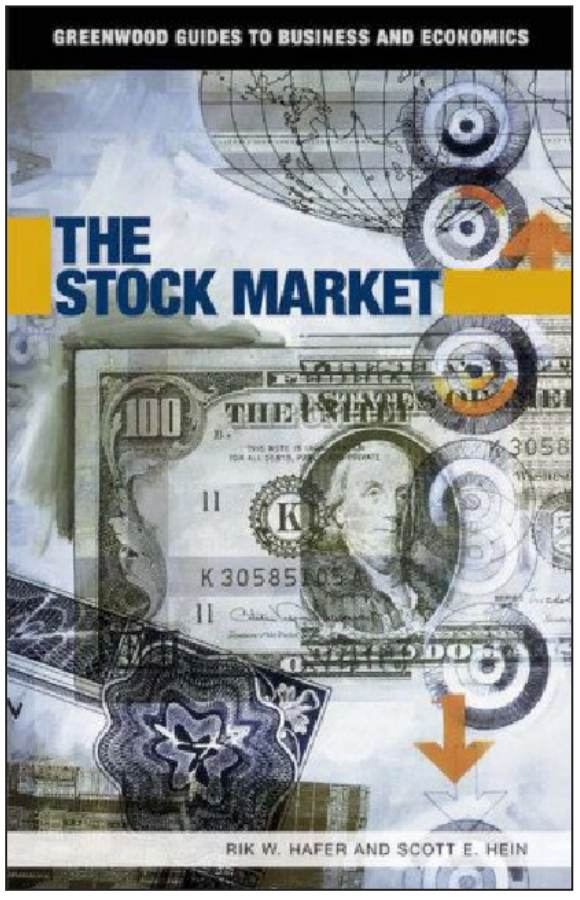

البورصة كمصدر للتمويل

لماذا تعطي المتاجرة و العمل الموافقة على اعطاء المستثمرين حقا في ارباحها المستقبلية؟

الجواب و ببساطة:

هو ان الشركة تقوم بمداولة الجزئية الملكية و ذلك لأستخدام الاموال التي تحصل عليها من المستثمر فعندما يتم بيع الأسهم في بورصة ما و للمرة الأولى فأن هذا النشاط يشار اليه على انه عرض البيع العلني الأولي، ففي مثل هذه العروض سيتم بيع الأسهم الموجودة حديثا وللمرة الأولى، فبتطور الاقتصادات والفرص المقدمة لاستغلال التكنولوجيا الجديدة فأن العمليات التجارية غالبا ما تحتاج الى ضخ للأموال وذلك من اجل توسيع عملية التجارة ويعد إصدار الأسهم مصدراً كبيراً للأموال ونمو الاعمال التجارية و تطويرها.

IPO العرض العلني الأولي

يعرف العرض العلني الأول على انه المرة الأولى التي يحصل الناس علنا على فرصة في شراء سهم و استثماره في شركة. و فضلا عن كون العرض الأول للبيع فانه عرض علني، وهذا يعني ان أي شخص يرغب في دفع السعر المطلوب فأن له الحق في شراء حصة من البورصة، وبما ان البيع علني فأنه يجب ان تتوفر فيه السلامة فضلا عن بعض المتطلبات التي تضعها هيئة تبادلات الاوراق المالية فعلى سبيل المثال يجب ان يتم اعطاء نشرة تجارية تمهيدية للشخص الذي يحتمل ان يملك السهم و هذه النشرة تعلمه كيفية استخدام الاموال المستثمرة فضلا عن تعريفه بالخطورة التي من المحتمل ان يواجهها المستثمر جراء هذا الاستثمار. تستخدم الشركة التي تعرض السهم للبيع علنيا و لاول مرة خدمة الاستثمار المصرفية و ذلك لتضمن جميع متطلبات الشركة و لتتاكد من تقييم سعر السهم على نحو صحيح و ان هذه الوظيفة الأخيرة تضمن ان هنالك طلباً كافياً يعرضه المستثمرون لقاء عرض هذا حتى يتسنى لجميع الأسهم فرصة البيع وان المصرف الاستثماري هو مجرد وسيط ويعني ان المصرف وسيط بين الشركة المصدرة للسهم والفرد الذي يقوم بأبتياعه وكثيراً ما يكون للمصارف الاستثمارية عملاؤها المختصون والذين يقومون بوضع الأسهم التي يودون عرضها لأول مرة في هذه المصارف الاستثمارية، ولطالما تتسلم هذه الشركة النقد من عرض البيع العلني الأول فان من مصلحة الشركة الأولى هو ان يكون السعر الذي تحصل عليه الشركة من سهم في البورصة في اقصى سعر ممكن له.

من المثير للاهتمام ان العرض العلني الأولي يشير الى ان جميع عمليات ذلك العرض تكون مثمنة بسعر اقل عند البيع للمرة الأولى و هذا يشير الى الحقيقة التي تقول ان جميع الأسهم تُقدر بقيمة اقل عن اليوم الأول في المداولة العلنية و ان هذا الاستنتاج يفصح عن امكانية حصول الفرد على عوائد ملحوظة فيما لو اشترى اسهما يتم بيعها علنيا و للمرة الأولى.

معاملات السوق الثانوية

لا يقوم معظم المستثمرين بشراء الأسهم منذ عرضها علنيا منذ اليوم الأول بل يقومون بأبتياعها من مستثمرين اخرين و في يوم اخر و ان هذه المعاملات التجارية هي معاملات السوق الثانوية و تكمن الاختلافات البارزة في معاملات السوق الثانوية ان الشركة التي يمثلها سهم معين نسبيا لا تتسلم اي ارباح من هذه التداولات التجارية.

فعلى العكس من عرض البيع العلني الأول فأن المعاملات التجارية الثانوية تمثل علاقة تجارية تبادلية بين اثنين من المستثمرين فيقوم احد المستثمرين ببيع الأسهم بينما يقوم المستثمر الاخر بشراء الأسهم.

فأن الامر الوحيد الذي تلاحظه الشركة من هذا التبادل التجاري الحاصل فيها هو تغيير احد الاشخاص الذي كان يحمل السهم سابقا.

وتنطوي الغالبية العظمى من المداولات على التعاملات التجارية الثانوية و لا تنطوي على عروض البيع العلنية الأولى و ان تركيبة المستثمرين هي في تغير يوما بعد يوم في النظام المالي الامريكي و بنسبة متزايدة يوما بعد يوم من اعداد مالكي الأسهم. ان عروض البيع العلنية الأولية للاسهم هي نسبيا اقل اهمية من الديون التجارية من المؤسسات المالية مثل المصارف او اي من الموارد المالية مثل سوق الاوراق التجارية.

و يستخدم المستثمرون السماسرة و التجار عند الانغماس في التداول في المعاملات التجارية الثانوية و ذلك للمساعدة في عملية بيع و شراء الأسهم الموجودة و بعبارة اخرى يجد المستثمر الذي يرغب ببيع سهم ما سمسارا او متاجرا يساعده على إيجاد شخص يود شراء ذلك السهم و على نحو متشابه فان البائع يقوم باستخدام سمسار يساعده على ايجاد طرف مشتر و يستخدم البائع في بعض الاحيان سمساراً يمتلك مسبقا اسهما في جعبته الخاصة.

وتستخدم عملية عرض البيع العلني الأولي خدمة المصرف الاستثماري بينما يستخدم الباعة و المشترون في حقل التبادلات التجارية خدمة السماسرة و المتاجرين.

إسبانيا و"الاقتصاد القابل للاستمرار"

■ ترجمة:عادل العامل

يمكن القول إن إسبانيا الآن هي الرجل المريض الجديد من بلدان أوروبا، بهذه الطريقة رحب بعض المعلقين بالأخبار التي مفادها، أن بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى تتسلق خارجةً من الركود في الربع الثالث من السنة، أن اقتصاد إسبانيا ينكمش، للربع السادس بالتتابع، مع أن هبوطاً نسبته ٠,٣ ٪ في الناتج المحلي الإجمالي كان يعد كبيراً بالكاد كما هي الحال مع بريطانيا، وقد عانت إسبانيا من هبوط سنة واحدة أصغر من متوسط الاتحاد الأوروبي، مع أداء أسوأ لدى ألمانيا، وإيطاليا وبريطانيا.

وعلى كل حال، فإن أحداً من هذه البلدان لم يكن ألمه من الركود عميقاً جداً، فنسبة البطالة في إسبانيا، ١٩ ٪، هي الثانية فقط بالنسبة للبطالة في لاتفيا في الاتحاد الأوروبي، وهي تعكس آثار الماضي البنيوية في بلدٍ أصبح ثملاً على الطابوق والملاط قبل أن تنفجر فقاعة الملكية فيه عام ٢٠٠٧.

وبسبب هذا، دخلت إسبانيا الركود في حالة موهَنة آنذاك، وإذ تتعافى البلدان الأخرى ببطء ولكن بشكل يمكن التنبؤ به، ستحتاج إسبانيا إلى وقت أكثر واهتمام إضافي، وحتى الخبراء المتفائلون يتوقعون أن يأتي التعافي الحقيقي فقط في عام ٢٠١١، ويُقر رئيس وزراء إسبانيا الاشتراكي خوزيه لويس رودريغيز ثاباتيرو الآن بأن ازدهار السكن الذي بلغ الذروة في فترة رئاسته الأولى، كان أمراً سيئاً، فالعاطلون الجدد الـ ٩٠٠،٠٠٠ تقريباً هم إلى حد كبير عمال بناء غير ماهرين، يمكن أن تكون وظائفهم قد ذهبت إلى الأبد، مع هذا تجده كارهاً للتشاؤم، وقد بدأ التعافي، كما أصر في طاولة مستديرة للحوار نظمتها مجلة الأكونومست

ثاباتيرو

يوم ٢٣ تشرين الثاني الماضي، كما أنه زعم أن نمو إسبانيا الاحتمالي قد بقي فوق متوسط منطقة اليورو.

وقد تأثرت مصداقية ثاباتيرو كثيراً حين رفض الإقرار بحجم مشاكل إسبانيا حين وقعت في الركود، والأمر هكذا، فإنه يعتقد يستطيع أن يعود بالبلاد إلى حالة النمو، وقد خططت حكومته في الشهر الماضي لإزاحة الستار عن قنون "الاقتصاد القابل للاستمرارية"، وهو الجزء الرئيس من ستراتيجية تتطلع نحو عام ٢٠٢٠، غير أن القانون سيكون طويلاً على النيات الطيبة و قصيراً على الإجراءات العسيرة، وسيكون هناك على القائمة على وجه الترجيح الطاقة القابلة للتجديد، واللبرلة liberalisation المعتدلة، والمزيد من التدريب، أما إصلاحات سوق العمل الجريئة ليكون من الأسهل تسريح العمال فلن تكون واردة، وذلك من أجل تجنب إزعاج أصدقاء ثاباتيرو باتحاد العمال، وهو يفضل الاعتماد على المحادثات بين "الشركاء الاجتماعيين" الذين من غير المرجح أن يُحدثوا تغييراً كبيراً.

إن نظام العمل بصفّين في إسبانيا غير فعال إضافة إلى كونه غير عادل، فنصف العمال بعقود دائمة تجعل من الصعب جداً (ومن المكلّف) تسريحهم، ومعظم البقية يكدحون في جحيم من العقود القصيرة الأمد، ونوبات البطالة، والسوق السوداء، وكان عمال العقود القصيرة الأمد أول الذين فقدوا وظائفهم حين ضرب الكساد، وكما تزعم وزيرة المالية، ألينا سالغادو، فإن هذا يمنح النظام مرونة معينة، لكنه أمر سيئ بالنسبة للإنتاجية، فالعمال غير الكفوئين بعقود دائمة يتمتعون بالحماية، وليس هناك حافز لتدريب الشباب والوقتيين.

ويمكن لارتفاع إضافي في البطالة أن يأتي من شركات أصغر معصورة بين قوانين العمل العسيرة وشحة التسليف، فبموجب الحماية المكفولة للمستخدمين الدائمين و مرونة الأجر المحدود، فإن المشاريع الصغيرة المتوسطة الحجم تخاطر بالإفلاس، والبطالة نفسها سبب لمصائب مستقبلية، فهي تكلف الدولة مالاً في عائدات الضرائب المفقودة ومدفوعات الإعانة الإضافية، وتتسبب في تخلفات الرهون وتضغط الإنفاق الاستهلاكي.

وتضع الآنسة سالغادو الآن الفرامل على التوسع المالي لعام ٢٠١٠ من خلال ارتفاعات الضرائب والانخفاض في الإنفاق العام ـ مع أن البنية التحتية، بما فيها ما سيكون قريباً شبكة السكك الأوسع والأسرع في أوروبا، سوف تستمر في تلقي الأموال، وقد انتزعت شركة السكك الحكومية (رينف Renfe) الآن نصف حركة مرور مدريد ـ برثلونة، وفي الحقيقة، فإن رينف هذه رمز للاقتصاد الجديد القابل للاستمرار الذي يريد ثاباتيرو إنشاءه، مع هذا سيكون هذا مشروعاً طويل الأمد، ويمكن أن يتطلب تحسينات أكبر من أية تحينات مخطط لها الآن في التعليم، إضافة إلى إنفاق أكثر على البحوث والتنمية.

ومن سوء الحظ، أن التدهور المفجع في التمويلات العامة، الذي انتقل من فائض بالميزانية في عام ٢٠٠٧ إلى عجز أكثر من ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، يرغم على التخفيض في النفقات، إن ارتفاعات الضرائب المخطط لها على الدخل و المبيعات تؤدي ببعض الاقتصاديين إلى تخفيض تنبؤاتهم بالنسبة للسنة الحالية (٢٠١٠)، فالارتفاعات تنتزع القوة الشرائية من المستهلكين، كم يوضح خافير بيريز دي أثبيلاغا، الذي يرى عودةً إلى نمو معتدل في الربع الرابع متبوعة بانحدارات ترجعُ إلى أرقام سلبية خلال ٢٠١٠ كثير العثرات.

و يحق لنا التساؤل هنا : تُرى، مع إنفاق عام أدنى و إصلاحات راديكالية قليلة في المشهد الاقتصادي، من أين يمكن أن يأتي نموٌ جديد؟ إن المخلّص القصير الأمد هنا هو بقية الاتحاد الأوروبي، الذي يأخذ ثلثي الصادرات الأسبانية. و يمكن أن يراهن الاقتصاد على ذيول التعافي في فرنسا وألمانيا لفترة من الوقت، لكن يجب على إسبانيا يوماً ما أن تفعل ما هو أكثر لترتيب بيتها هي.

عن/ The Economist

إغلاق شركة ساب السويدية الشهيرة لصناعة السيارات

■ ترجمة:مصطفى علي فالح

أنها نهاية حزينة لشركة ظلت تعيش على أمجاد الماضي لسنوات عدة بعد أن أصبحت واحدة من رواد صناعة السيارات الأكثر ابتكارا ولها تأريخها في صناعة المحركات التوربينية.

سيفقد ما يزيد على الثلاثة الاف وخمسمائة عامل وظائفهم في شركة ساب السويدية لصناعة السيارات نتيجة لمشاكل مالية تواجهها في ضحية هي الأحدث في سلسلة ضحايا صناعة السيارات العالمية نتيجة للركود الاقتصادي العالمي الذي شهده العام ٢٠٠٩ وما خلفه من دمار وتعطيل للحركة الاقتصادية العالمية إضافة الى نحو ٣٠٠٠ ترتبط وظائفهم بصورة مباشرة او غير مباشرة بهذه الشركة وأوضح نائب مدير شركة جنرال موتورز الأمريكية للتخطيط التعاوني جون سميث بأننا كنا نحاول بيع شركة ساب منذ فبراير/ شباط وبالتعاون مع الحكومة السويدية وبنك الاستثمار الأوروبي الذي عرض قرضا من المال للمساهمة في تعويض الخسائر المالية التي لحقت بالشركة ولقد علق وزير الصناعة السويدي ماود اولفسون واصفا الأنباء حيث قال أنه لأمر محزن جدا وجدا وأنه يأتي في أسوأ وقت وأنها رسالة حزينة لجميع الموظفين وكانت شركة جنرال موتورز الأمريكية المالك الرسمي لشركة ساب قد قررت إغلاق شركة ساب وذلك لمشاكل حقيقية تواجه الشركة الأمر الذي أدى الى اتخاذ القرار النهائي بهذا الشأن وسجلت ساب التي تسيطر عليها جنرال موتورز بشكل كامل منذ عام ٢٠٠٠ خسائر كبيرة جدا بلغت ثلاثة مليارات كرونه، أي ما يعادل ٣٤٠ مليون دولار في ٢٠٠٨ وكان من المتوقع أن تسجل خسارة مماثلة هذا العام ٢٠٠٩ وفعلا حصل هذا الامر بسبب انخفاض الطلب وزيادة فائض الطاقة الإنتاجية وتقادم منتجاتها وارتفاع التكاليف الخاصة بأسعار مبيعاتها.

ولقد حاولت شركة جنرال موتورز إنقاذ ساب من خلال محاولتين قامتا بهما جنرال موتورز مع شركة سبايكر الهولندية لصناعة السيارات الرياضية حيث ذكرت الشركة في بيان رسمي أنها قد تقدمت بطلب رسمي حول عرض جديد للاستحواذ على الشركة السويدية بعد يومين من إعلان شركة موتورز عن نيتها في إغلاق الشركة بسبب تعثرها الدائم وكانت شركة كونيغسيغ المتخصصة في صناعة السيارات الفاخرة السويدية

هي الأخرى تسعى ومنذ أكثر من سبعة أشهر ومن خلال مفاوضات جدية الى امتلاك ساب لكن كل جهودها قد باءت بالفشل حيث انتهت المفاوضات بينها وبين جنرال موتورز الشهر الماضي إلى طريق مسدودة، وكان هذا العرض هو عرض الأمل الأخير لإنقاذ الشركة السويدية وذكر بيان لشركة سبايكر الهولندية أن إدارتها أرسلت العرض الجديد بأمل أن تضمن مستقبلا لساب وعمالها على الرغم من قرار الغلق وقال المدير التنفيذي لسبايكر فكتور مولر إن شركته بذلت كل ما في وسعها لتسوية المشاكل التي كانت تمنع تعطل حسم هذه المسألة.

وتابع أنها طلبت من جنرال موتورز وكل الأطراف المعنية بوضع ساب، أن تأخذ عرض شركته على محمل الجد، وسعت شركة جنرال موتورز الأميركية منذ مطلع هذا العام إلى التخلص من ساب عن طريق بيعها بسبب الأزمة المالية التي أدخلتها في حالة إفلاس مؤقت انتهت في يوليو/ تموز الماضي وكانت الحكومة السويدية قد عقبت على قرار جنرال موتورز إغلاق ساب بالقول إنه جاء في أسوأ الأوقات، وأضافت أنه كان بإمكان الشركة الأميركية أن تفعل أكثر من ذلك خلال سنوات عدة مضت لمساندتها والحيلولة دون وقوع هذا الأمر.

من جهته أوضح رئيس شركة ساب السويدية يان جونسون إنه يشعر بخيبة الأمل إزاء قرار جنرال موتورز بتجميد أعمال شركته، وإنه بانتظار إيضاحات عن كيفية إغلاق الشركة. يشار إلى أن إيقاف ساب يتوقع له أن يؤدي إلى خسارة ثمانية آلاف وظيفة لعمال هذه الشركة.

وأوضح نيك رايلي مدير شركة جنرال موتورز في أوروبا أن قرار تقليص شركة ساب هو قرار صعب قد أتخذ على الرغم من الجهود الجبارة التي تبذلها جميع الأطراف المعنية لإنقاذ الشركة من هذه الأزمة وأضاف أن شركة جنرال موتورز مستعدة لضخ ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة وحدتها السويدية على التحول إلى الربحية إذا ضمنت الحكومة السويدية قروضا أخرى لساب بقيمة ٥٩٠ مليون دولار وإن الهدف من هذه القروض هو تحقيق مبيعات تتراوح بين ١٢٠ و١٣٠ ألف سيارة وتحقيق أرباح في ٢٠١١ أو ٢٠١٢ وكانت مجموعة شركة جنرال موتورز قد أكدت حرصها على استقلال شركة ساب في المستقبل وأشارت إلى أن عمليات الإنتاج ستستمر تحت إشراف مدير قضائي.

وقال: أن شركة ساب ستستمر كذلك في احترام الضمانات على نماذج سيارات شركته في الوقت الذي توفر فيه أيضاً الخدمة وقطع الغيار للعملاء الحاليين للشركة.

من جانبها أضافت شركة جنرال موتورز إنها لن تقدم مزيدا من التمويل للخسائر المتوقعة لشركة ساب لكنها ستوفر سيولة للشركة السويدية للمضي في إعادة التنظيم ولم يتضح فيما اذا كانت شركة جنرال موتورز ستغطي خسائر عام ٢٠٠٩ وكانت المبيعات العالمية للشركة قد تراجعت لسنوات عدة لتنحدر وتصل الى مستوى أدنى من ١٠٠،٠٠٠ خلال العام الماضي أما خلال هذا العام فلقد انحدرت تلك الأرقام لتصل فقط الى ٤٥،٠٠٠.

وباعت ساب ما يزيد على ٩٣ ألف سيارة بقليل في عام ٢٠٠٨ أو ما يمثل واحدا بالمئة من حجم مبيعات جنرال موتورز العالمية، أما في آخر التطورات المتعلقة بهذه الأزمة فهنالك احتمال أن يباع أسم شركة ساب الى شركة صناعة سيارات صينية ناشئة لتعتمد على اسم الشركة الكبير والمعروف عالميا في الانتشار والبزوغ على المستوى الدولي لصناعة السيارات.

عن جريدة ذا صن البريطانية والكاردين البريطانية

الاقتصادي | العدد (1702) السنة السابعة - الثلاثاء (19) كانون الثاني 2010

الموجز في الثقافة المصرفيّة..
جولة اقتصاديّة بلغةٍ واضحة

■ عرض / المدى الاقتصادي

دائماً ما يقف حائلاً جدار الثقافة الاقتصاديّة بين المتلقّي والكاتب.فالاقتصاد ورغم أهميّته التي لا تنكر بقي حبيساً داخل إطار (التخصص) ولم يندرج على المُتلقّي – المواطن، وهذا بالطبع خطأ شاسع فكلّ سياقات الحياة اليوميّة لا تتعلّق بشيء قدر تعلّقها بالاقتصاد فهو المسؤول عن سبب حياة المواطن حياة هانئة أو العكس.

من هذه الفجوة، يبرز كتاب (الموجز في الثقافة المصرفيّة) منوّهاً الى خطأ آخر وهو عجز المؤسسات الحكوميّة على ردم الفجوة المذكورة آنفاً لتقوم بها مؤسسات أهليّة (مصرف الخليج التجاري) الذي ضم بين دفتيه بحوثاً ودراسات لباحثين اقتصاديين عدة وهو من القطع الكبير بواقع ٢٥٥ صفحة.

الكتاب؛ الذي كتبه نخبة من باحثين و أصحاب الاختصاص (د.أحمد بريهي علي، أبو طالب الهاشمي، طه أحمد عبد السلام، صادق راشد الشمري، مظهر مصطفى الحلاوي، مظهر محمد صالح، وليد عيدي عبد النبي، سمير عباس حسين) يلقي الضوء على جدليّة التعامل المصرفي بين المواطن والمصرف والشكل الاقتصادي بصورة عامة مبرّزاً تأثيرات المصارف (والتي تُحسبُ محليّة لا أثر لها) على المستقبل النقدي والاقتصادي للبلاد.

تنوّع الكتاب على ستة محاور، حيث ناقش المحور الأوّل (إصلاح القطاع المصرفي في العراق) وفيه ناقش الكتّاب موضوعات (رؤية مستقبليّة للنظام المصرفي في العراق، الإصلاح والتطوير الاستراتيجي للقطاع المصرفي العراقي، الاندماج المصرفي كضرورة للإصلاح المصرفي، آراء وأفكار للانتقال بالقطاع المصرفي الخاص من دور الوساطة المالية الى الدور التنموي).

فيما ناقش المحور الثاني الذي حمل عنوان (الاستثمار المالي في العراق بين الواقع والطموح) أفكاراً ومشاريع تختصّ بعصب الاقتصاد العراقي وأعني بها الاستثمار الخاص والعام حيث كُتب عن (شركات الاستثمار المالي في العراق بين الواقع والطموح، الاستثمار المالي في العراق الواقع والآفاق، صناديق الاستثمار وإمكانية إقامتها في العراق).

بينما ناقش المحور الثالث (السياسة المالية والنقدية في العراق) عنوانين (السياسة المالية العراقية بين المدخل الصعب والمَخرج الأمثل، ستراتيجية السياسة النقدية في العراق).

أما المبحث الرابع والأهم فهو (تطوّرات ومستقبل الاقتصاد العراقي) في (اللوائح التنظيمية وتطور الرقابة على النظام المصرفي، المؤشرات الإحصائية عن تطور الجهاز المصرفي نهاية ٢٠٠٨).

وفي المحور الخامس نُوقشت مواضيع عدة تحت مسمّى (السياق الجديد للائتمان المصرفي) مثل (قطاع المال في العالم تغيّر المؤسسات والأسواق المالية والسياق الجديد للائتمان المصرفي، فجوة سعر الفائدة المدينة والدائنة واثرها على الائتمان المصرفي، الديون المشكوك في تحصيلها والائتمان الخاسر في الجهاز المصرفي العراقي وسبل المعالجة).

فيما ناقش المحور الأخير و المهم الأزمة المالية العالمية التي القت بظلالها على الولايات المتحدة الأمريكية والعالم تحت مسمّيات (التداعيات المتوقعة للأزمة المالية العالمية على العراق والسياسات الاستباقية المطلوبة، خطة الإنقاذ الاستباقية الأمريكية – متابعة تحليليّة، الأزمة المالية ...الى أين؟)

استهلالاً للكتاب كتب الأستاذ أبو طالب الهاشمي مقالاً بعنوان (رؤية مستقبليّة للنظام المصرفي في العراق) مبيّناً أن "انعكاسات الأزمة الماليّة العالمية وتداعياتها ستكون واضحة على الاقتصاد العراقي ما دامت مواردنا المالية تعتمد على تصدير النفط والذي بدوره تأثر بشكل كبير بالأزمة الماليّة من حيث انخفاض سعر برميل النفط من (٥٠) دولاراً الى (٣٣) دولاراً مسجلاً أدنى معدلاته السعرية.

في نظرة الى هذه النظريّة نجد أنّ الرؤية الخاصة بالاقتصاد العراقي مرهونة بالرؤية العامة للاقتصاد العالمي، فبعد انخفاض أسعار النفط – كما نعلم – سحب هذا الانخفاض دلالته الاقتصاديّة الى دلائل سياسيّة واضحة في الساحة العالمية – العراقيّة، و في دراسة من دراسات الكتاب ناقشت التداعيات المتوقعة للأزمة الماليّة العالمية، حيث بيّن الباحث سمير عباس حسين سبب الأزمة العالمية بقوله :"كما أنّها سُمّيت أزمة القروض عالية المخاطر التي أدخلت القطاع المصرفي الأمريكي في دوامة الخسائر والاضطرابات وذهب ضحيتها الآلاف من المواطنين الأمريكيين وذلك بسبب قيام الكثير من المصارف الأمريكية والمتخصصة بقطاع العقارات بمنح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود متجاهلة قاعدة الحذر وتقييم المخاطر، حيث وجد الكثير من هؤلاء عاجزين عن تسديد قروضهم وازداد عددهم بمرور الأشهر" موضحاً أنّ ما ساهمت في –الأزمة العالميّة– أسباب عدة منها: "الإفراط في الإقراض وبفائدة مرتفعة، بيع الدين بالدين، بيع ما لا يملك المصرف، عدم أخذ ضمانات كافية) وغيرها من الأسباب.

بعد هذه الجولة الاقتصادية في هذا الكتاب المهم جداً في وقت انعدام الثقافة الاقتصادية بشكل شبه كامل تكتشف أن الكتاب قد كتب بلغة سلسة وواضحة، أي ان الكتاب كُتب للمتلقي وللمتخصص، كتاب: ننصحُ بقراءته.

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
التغطيات والمتابعات: كريم محمد حسين
الاخراج الفني : ماجد الماجدي
التصحيح اللغوي : محمد السعدي
تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

تجربة كردستان الاستثمارية

■ عباس الغالبي

لعل من أولى عناصر الاستثمار الناجح هي البيئة الآمنة التي تكفل حماية الشركات الأجنبية التي تدخل برؤوس أموال كبيرة الى سوق العمل، هذا فضلاً عن عناصر أخرى تتضافر وتتعاضد لنجاح أية عملية استثمارية .

ونحن ليس بصدد مناقشة العناصر مجتمعة بقدر ما نحاول التركيز على البعد الأمني الذي يعد العنصر الأكثر أهمية لمسارات الاستثمار الناجح.

وفي تجربة إقليم كردستان التي لم تكن ضاربة في القدم فهي مازالت فتية بالقياسات الفنية والإجرائية، ألا ان الوضع الأمني المستتب وجدية القائمين على العملية الاستثمارية في خلق فرص واعدة أولاً ومن ثم منح المستثمرين مغريات قادرة على جذبهم الى سوق العمل في الإقليم فضلاً عن القوانين المناسبة وجدية ورغبة العاملين، كلها تصب في بوتقة الاستثمار الواعد الناجح، إلا أن الهاجس الأمني يبقى الحلقة الأهم الذي يبدد مخاوف المستثمرين، فهم بحكم الوقائع لا يمكن ان يغامروا برؤوس أموالهم بالطريقة التي تفقدهم هامش الربح المحسوب سلفاً.

وفي ظل المعطيات الحالية وحالة التجاذب السياسي والوضع الأمني الهش والصراعات الانتخابية غير المألوفة في بلدان العالم الأخرى يبقى الاستثمار خارج منطقة إقليم كردستان وخارج حسابات المستثمرين والشركات الأجنبية والعربية التي تنظر بعين الاهتمام الى الفرص الاستثمارية المتوفرة في بغداد والمحافظات غير المرتبطة بإقليم، إلا أنها تواجه عقبة الهاجس الأمني المرتبط حالياً بالتداعيات السياسية الانتخابية، وهي في واقع الحال تعطيل حقيقي للاستثمار وللتجربة الفتية التي أحوج ما تكون الى الدعم والاستمرار بخط بياني متصاعد وبوتائر عمل تتحرك في ضوئها جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى .

> **سنعمد خلال الندوات والطاولات الاقتصادية التي دأبنا في (المدى الاقتصادي) على إقامته بشكل منتظم على عقد طاولة اقتصادية تخصصية في مجال الاستثمار في كردستان وسندعو اليها نخباً اقتصادية واستثمارية حكومية ومن القطاع الخاص سعياً للاطلاع عن كثب على آفاق العملية الاستثمارية ومديات الانجاز المتحقق وطبيعة الأساليب المعتمدة.**

ولنا في تجربة إقليم كردستان مثالاً على الجدية والمنهجية والتطلع الى ولوج الأساليب المتطورة والمستخدمة في بلدان أخرى مع أعطاء التجربة العراقية خصوصية معينة، وسنعمد خلال الندوات والطاولات الاقتصادية التي دأبنا في (المدى الاقتصادي) على إقامته بشكل منتظم على عقد طاولة اقتصادية تخصصية في مجال الاستثمار في كردستان وسندعو اليها نخباً اقتصادية واستثمارية حكومية ومن القطاع الخاص سعياً للاطلاع عن كثب على آفاق العملية الاستثمارية ومديات الانجاز المتحقق وطبيعة الأساليب المعتمدة ومن خلال الحوار الهادف يمكن لنا ان نتوصل الى عملية تلاقحية للأفكار والرؤى في مجال الاستثمار بشكل يحقق فائدة وجدوى للمخططين والقائمين على عملية الاستثمار خارج إقليم كردستان للاستفادة من هذه التجربة التي حققت نجاحا ملحوظاً على الرغم من قصر الفترة وحداثة التجربة، إلا ان المسارات والجدية والحرص على نقل تجارب الآخرين وتحسين البنية التحتية والعمرانية والارتقاء بمستوى الخدمات وانجاز مشاريع مهمة في مختلف القطاعات الاقتصادية ولاسيما في مجال قطاع الإسكان، حيث مازالت تجربة بناء الوحدات السكنية مستمرة على وفق منهجية تصل الى سقف يعالج أزمة السكن الموجودة في الإقليم هي السمة البارزة لذلك، فلنا ان ننظر بإمعان الى تجربة كردستان الاستثمارية.

abbas.abbas80@yahoo.com